

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير في علوم التسيير تخصص: إدارة مالية
تحت عنوان:

دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة - تجربة ماليزيا وتطبيقها في الجزائر -

تحت إشراف:

د. بن قطيب علي

إعداد الطالبين:

● راشدي إسماعيل

● مزاد خالد ياسين

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ محاضر - ب-	أ. سنجاق الدين نورالدين
مشرفا مقرر	أستاذ محاضر - ب-	أ. بن قطيب علي
عضو مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	أ. مروان عبد القادر

السنة الجامعية: 2025/2024.





شكر و عرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله عليه وسلم
(من لا يشكر الناس لا يشكر الله) في البداية الشكر والحمد لله جل في
علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال والكمال يبقى الله وحده هذا
العمل وبعد الحمد لله فإننا نتوجه بالشكر الخالص إلى أستاذنا "بن قطيب
علي" الذي لن توفيه أي كلمة حقه فلولا دعمه ومثابرته ما تم هذا العمل.
وبعد فالشكر موصول لكل أساتذتنا الكرام بجامعة ابن خلدون تيارت فجزاكم
الله كل خير.

إِهْدَاء

" وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي إلى من ربط الله بهما العبادة والإيمان إلى من قال الله فيها الجنة
تحت أقدام الأمهات إلى من تحزن لحزني وتسعد لسعادتي
أمي الحبيبة الغالية أطل الله في عمرها ومتعها بالصحة
و العافية

إلى روح أبي الغالي راجيا من المولى عز وجل أن يجعل قبره روضة من رياض
الجنة ويتغمد روحه الطاهرة بالمغفرة والثواب
و يدخله فسيح جنانه
إلى العائلة الكبيرة جميع إخوتي وأخواتي
و إلى زميلاتي وزملائي الطلبة
و إلى كل من وسعهم قلبي وتذكره ذاكرتي ولم يدونه قلبي

إِسْمَاعِيلُ

إِهْدَاء

أهدي ثمرة جهدي وكل حبي و امتناني إلى أعزما أملك

في الوجود أُمي وأبي العزيزين أدامهما الله لي تاجا فوق الرأس

اللذان كان سندا لي في حياتي ووقفا بجاني طوال كل هذه السنين الدراسية

واللذان يمثلان القدوة العليا في هذه الحياة من صبر وعطاء وكان لهما الفضل

الكبير في تربيتي وتعليمي.

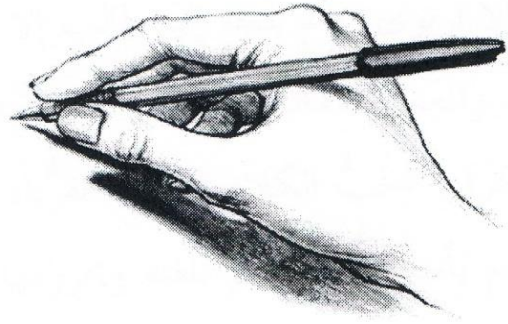
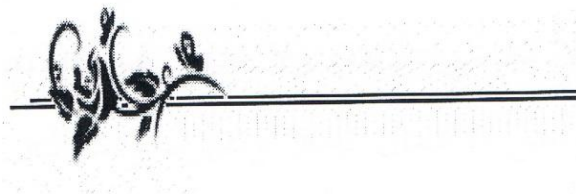
إلى إخوتي وأخواتي

إلى عائلتي من قريب وبعيد

إلى أصدقائي وإخوتي في الجامعة وخارجها

خَالِدٌ

الفهرس



الفهرس:

كلمة الشكر

الإهداء

مقدمة أ-و

الفصل الأول: التمويل الإسلامي والمؤسسات الناشئة

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي 03

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه 03

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي 04

ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي 05

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التمويل الإسلامي 06

أولاً: أنواع التمويل الإسلامي 06

ثانياً: مبادئ التمويل الإسلامي 08

المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي 10

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة 12

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة وأهدافها 12

أولاً: تعريف المؤسسات الناشئة 12

ثانياً: أهداف المؤسسات الناشئة 15

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة 16

أولاً: خصائص المؤسسات الناشئة 16

ثانياً: مميزات المؤسسات الناشئة 21

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة 22

المبحث الثالث: ملائمة أدوات التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الناشئة 23

المطلب الأول: المنتجات المالية الإسلامية التي تساهم في دعم المؤسسات الناشئة 23

المطلب الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة	28
المطلب الثالث: أهمية التمويل المالي في دعم المؤسسات الناشئة	29
خلاصة	31
الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة	
تمهيد	33
المبحث الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا	34
المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي في ماليزيا	34
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي	36
المطلب الثالث: الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي	42
المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا	45
المطلب الأول: الهيئات المشرفة والسياسات المتبعة لتطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا	45
المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الماليزي	49
المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة ببرامج تتوافق مع الشريعة الإسلامية	57
المبحث الثالث: دراسة مقارنة لتجربة ماليزيا وإمكانية تطبيقها في الجزائر	62
المطلب الأول: ملامح تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة	62
المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر	65
المطلب الثالث: إمكانية تطبيق التجربة الماليزية في الجزائر	67
خلاصة	70
خاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	77
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

1- قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	المنتجات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية في ماليزيا بعد قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013	1-2
40	مقارنة بين نسبة مساهمة المداينات والمشاركات في إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي للفترة: 2017-2024	2-2
43	مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل 2017-2024	3-2
54	توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بماليزيا	4-2
55	مساهمة المؤسسات ص.و.م الماليزية في القيمة المضافة (2012-2016)	5-2
56	مساهمة م.ص.و.م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي	6-2

2- قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	الإطار التنظيمي للعقود المالية الإسلامية في ماليزيا	1-2
41	نسبة مساهمة آليات التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي لسنة 2023	2-2
44	يبين تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2000-2017	3-2
47	يبين منظومة تطوير المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) في ماليزيا	4-2
48	يبين المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الناشئة) (2012-2020)	5-2

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

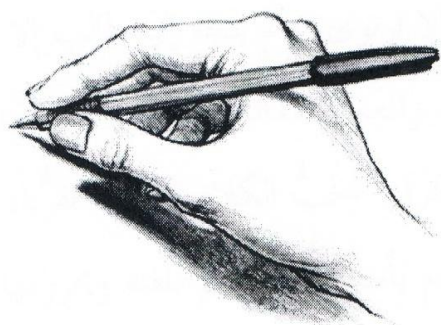
1- قائمة المختصرات باللغة العربية

المختصر	الشرح
ط	الطبعة
مج	المجلد
ع	العدد
ص	الصفحة

2- قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

المختصر	الشرح
PIB	Le product intérieur brut
IBS	Islamic Banking Scheme
MIFC	International Islamic Financial Center
IFSA	Islamic Financial Institutions Law
NSDC	National Council for the Development of Startups
RWCR	Risk-Weighted Capital Ratio
CCA	Central Coordination Agency
URC	Unified Referral Center

مقدمة



شهد العالم في العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمؤسسات الناشئة، لما لها من دور محوري في تنشيط الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتكمن التحديات الكبرى التي تواجه هذه المؤسسات، لا سيما في الدول النامية، في صعوبة الوصول إلى مصادر تمويل مناسبة ومستدامة، وفي هذا السياق، برز التمويل الإسلامي كأداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما يتمتع به من خصائص فريدة تقوم على مبادئ الشراكة، وتقاسم المخاطر، والتمويل القائم على الأصول، بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد ماليزيا من أبرز الدول التي نجحت في دمج مبادئ التمويل الإسلامي ضمن سياساتها الاقتصادية والتمويلية لدعم المؤسسات الناشئة. فقد عملت على تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة، واعتمدت أدوات تمويل مبتكرة مثل المضاربة، المشاركة، الإجارة، والصكوك لتلبية احتياجات رواد الأعمال. كما أنشأت مؤسسات متخصصة مثل صندوق تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الإسلامي (SME Bank)، ومؤسسة تطوير التمويل الإسلامي الماليزي (ISRA)، التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي وتحفيز الابتكار.

أما الجزائر، فهي تمتلك مقومات كبيرة لتفعيل التمويل الإسلامي في دعم مؤسساتها الناشئة، إلا أن هذا المجال لا يزال في بداياته، ويواجه عدة تحديات، من بينها محدودية الوعي المجتمعي، وغياب الأطر القانونية الواضحة، وضعف التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات المالية الإسلامية وعليه، فإن دراسة التجربة الماليزية وتحليل سبل تكيفها مع الخصوصيات الجزائرية تفتح آفاقاً واعدة لبناء نموذج تمويل إسلامي فعال يعزز من قدرات المؤسسات الناشئة ويدفع بعجلة التنمية.

وفي ظل ما تشهده الجزائر من تحديات اقتصادية، أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية فعالة لدعم المؤسسات الناشئة باعتبارها رافعة للنمو والتشغيل، ونظراً لطبيعة التمويل التقليدي الذي قد لا يلبى احتياجات هذه المؤسسات، برز التمويل الإسلامي كخيار بديل وواعد، كما هو الحال في تجربة ماليزيا التي استطاعت من خلاله تحقيق نتائج ملموسة، وبناءً على ذلك، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، وما مدى إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا في هذا المجال؟



ولمعالجة الإشكالية الرئيسية تمت تجزئة السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

✓ ما هو مفهوم المؤسسات الناشئة؟ وما هي التحديات التي تواجهها على مستوى التمويل؟

✓ ما هو التمويل الإسلامي؟ وما هي المبادئ التي يقوم عليها؟

✓ ما هي أبرز صيغ وأدوات التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لتمويل المؤسسات الناشئة؟

✓ كيف ساهم التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة في ماليزيا؟

✓ ما هو واقع التمويل الإسلامي في الجزائر؟ وما مدى جاهزية البيئة القانونية والمؤسسية لتبني هذا

النموذج؟

✓ ما هي الإجراءات المطلوبة لتفعيل دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المرافقة لها، وضعنا إجابات مبدئية تتمثل في

الفرضيات البحثية التالية:

✓ التمويل الإسلامي يوفر أدوات مناسبة ومتنوعة لتمويل المؤسسات الناشئة.

✓ نجاح تجربة ماليزيا يعود إلى تكامل السياسات التمويلية والبيئة التنظيمية الداعمة للتمويل الإسلامي.

✓ تطبيق النموذج الماليزي في الجزائر يتطلب تهيئة بيئة قانونية ومصرفية ملائمة.

✓ ضعف الثقافة المالية الإسلامية وغياب الآليات التطبيقية يمثلان عائقاً أمام تطوير هذا النوع من

التمويل في الجزائر.

- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تقاطع موضوعها مع عدد من القضايا الحيوية في الاقتصاد الوطني،

وفي مقدمتها دعم المؤسسات الناشئة، وتطوير منظومة تمويل بديلة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

فالمؤسسات الناشئة تُعدّ من المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بينما يمثل التمويل

الإسلامي خياراً واعداً يمكن أن يسدّ الفراغ الذي تتركه آليات التمويل التقليدية، خاصة بالنسبة للفئات

الشابة ورواد الأعمال الذين يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل المناسب.

وتكمن أهمية هذه الدراسة كذلك في سعيها إلى تحليل تجربة ناجحة وملهمة مثل تجربة ماليزيا،

التي استطاعت من خلال سياسات مدروسة وأدوات مالية مبتكرة أن توظف التمويل الإسلامي في



خدمة الاقتصاد الوطني ودعم ريادة الأعمال، ومن خلال تسليط الضوء على هذه التجربة، تسعى الدراسة إلى استكشاف إمكانية تكييفها في السياق الجزائري، الذي يشهد توجهاً متزايداً نحو تنويع مصادر التمويل وتطوير القطاع المالي الإسلامي.

كما تكتسب الدراسة أهميتها الأكاديمية والعملية من خلال مساهمتها في إثراء النقاش حول سبل تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر، وطرح مقترحات يمكن أن تفيد صناع القرار، والفاعلين في القطاع المالي، والمستثمرين، وأصحاب المشاريع الناشئة على حد سواء.

- أهداف الدراسة:

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحليل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر والتحديات التمويلية التي تواجهها.
- ✓ التعريف بالتمويل الإسلامي وأبرز صيغ تمويله الموجهة للمؤسسات الصغيرة والناشئة.
- ✓ دراسة تجربة ماليزيا في تمويل المؤسسات الناشئة عبر الأدوات الإسلامية.
- ✓ استخلاص الدروس الممكنة من النموذج الماليزي لاقتراح آليات لتطبيقه في الجزائر.
- ✓ تقديم توصيات عملية لتفعيل التمويل الإسلامي كداعم لرواد الأعمال الجزائريين.

- أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لموضوع "دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة - تجربة ماليزيا

وتطبيقها في الجزائر" نتيجة لعدة دوافع أكاديمية وعملية، من أهمها:

- 1) الأهمية المتزايدة للمؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر، حيث تمثل هذه المؤسسات بديلاً واعداً لتقليص البطالة وتنويع الاقتصاد.
- 2) التوجه المتنامي نحو اعتماد التمويل الإسلامي كأداة بديلة للتمويل التقليدي، لما يتميز به من مبادئ تقوم على الشراكة والعدالة وتفادي الربا، وهو ما يجعله ملائماً لطبيعة المؤسسات الناشئة التي تعاني غالباً من ضعف الضمانات وقلة الموارد.
- 3) رغبة شخصية في التعمق في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، واهتمام خاص باستكشاف مدى فعالية تطبيقاته في السياق الجزائري، لا سيما في ظل الجهود الرسمية المبذولة لتطوير هذا القطاع.

4) إعجابنا خاص بتجربة ماليزيا كنموذج يحتذى به في العالم الإسلامي، في كيفية المزج بين الحداثة الاقتصادية وأدوات التمويل الشرعي، وتوظيفها لدعم الابتكار وريادة الأعمال.

5) قلة الدراسات التطبيقية المقارنة في هذا المجال، خصوصاً تلك التي تجمع بين التجربة الماليزية والسياق الجزائري، وهو ما يمنح الموضوع طابعاً جديداً وقيمة مضافة في الأدبيات الاقتصادية الوطنية.

- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن إشكالياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعطيات والمفاهيم النظرية المتعلقة بكل من التمويل الإسلامي والمؤسسات الناشئة، وتحليلها لفهم طبيعة العلاقة بينهما، كما تم الاستعانة بـ المنهج المقارن من أجل دراسة تجربة ماليزيا في مجال دعم المؤسسات الناشئة عبر أدوات التمويل الإسلامي، ومقارنتها بالواقع الجزائري، بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف واستشراف فرص الاستفادة من هذه التجربة.

واعتمدت الدراسة على مصادر ثانوية متنوعة، شملت الكتب والمقالات العلمية، التقارير الرسمية، الدراسات السابقة، والإحصائيات الصادرة عن الهيئات المالية في كل من ماليزيا والجزائر، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالتشريعات المصرفية والتنظيمات الخاصة بالتمويل الإسلامي.

- الدراسات السابقة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التمويل الاسلامي في دعم المؤسسات الناشئة تم التعرف على الدراسات التي أجريت سابقا والتي ساعتنا في وضع الإطار النظري وتمثل فيما يلي:

الدارسة الأولى: بوالشعور شريفة، 2018، بعنوان: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة.

هدفت هذه الدارسة لتحرى دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا بالنظر إلى دورها البارز في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها، من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار، الوصول للبنى التحتية، تسويق، دعم مالي وشبكي.... الخ، وهو ما أدى إلى إحداث آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة، وعلى ما يبدو فإن كل من فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالاستدامة والإبداع، إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة



بلغتها بعض الدول لدى يتعين إيلاء الاهتمام للتحديات التي تواجهها حاضرات الأعمال في سعيها لدعم الشركات الناشئة.

الدراسة الثانية: أحمد بن السلي، عمر بن دادة، 2022، بعنوان: البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل فعال لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال الاستفادة من التجربة الماليزية الرائدة في هذا المجال، واستكشاف سبل تكييف آليات التمويل الإسلامي لتلبية احتياجات هذا النوع من المؤسسات.

الدراسة الثالثة: ابتسام ساعد، 2017، بعنوان: دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية آليات التمويل الإسلامي في تحسين الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، مع التركيز على التجربة الماليزية كنموذج ناجح يمكن الاستفادة منه في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي في الدول الأخرى، لا سيما في الجزائر.

الدراسة الرابعة: بن قايد الشيخ، 2020، بعنوان: دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008-2017).

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية حديثة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع التركيز على التجربة الماليزية كنموذج تطبيقي ناجح يمكن الاستفادة منه.

- صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات وتحديات أثناء إعدادها، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1) تعدد الآراء حول تطبيق التمويل الإسلامي.

2) التحديات الثقافية والاقتصادية.

3) التحديات المتعلقة بتطبيق التجربة الماليزية.



4) القيود الزمنية: نظراً للوقت المحدود لإعداد المذكرة، كانت هناك تحديات في دراسة كل جوانب الموضوع بشكل تفصيلي، خصوصاً أن الموضوع يتطلب دراسة معمقة لتجارب متعددة في دول مختلفة.

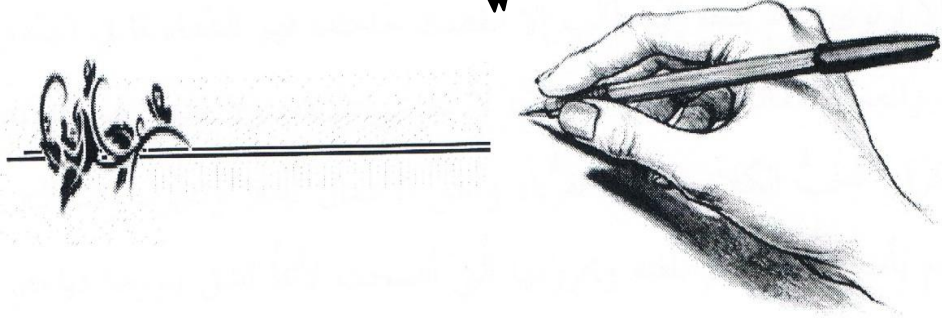
- هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تحت عنوان التمويل الإسلامي والمؤسسات الناشئة، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والمؤسسات الناشئة، حيث تطرقنا إلى مفهوم التمويل الإسلامي، وأنواع ومبادئ التمويل الإسلامي، في حين تناول المبحث الثاني ماهية المؤسسات الناشئة حيث تكلمان عن مفهوم المؤسسات الناشئة وأهميتها، أما المبحث الثالث فخصص لملاءمة أدوات التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الناشئة حيث خصص لمنتجات المالية الإسلامية التي ساهمت في دعم المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ذكر أهم صعوبات وتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة.

بينما خصص الفصل الثاني لتجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة، وقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول التمويل الإسلامي في ماليزيا وتطرقنا فيه إلى تطور ونشأة التمويل الإسلامي... الخ، في حين تناول المبحث الثاني المؤسسات الناشئة في ماليزيا بالتطرق إلى الهيئات المشرفة والسياسات المتبعة لتطويرها، إضافة إلى تناول مكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الماليزي، أما المبحث الثالث فقد تناول دراسة مقارنة لتجربة ماليزيا وإمكانية تطبيقها في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى ملامح تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة والتحدث عن واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وفي الأخير تكلمنا عن إمكانية تطبيق التجربة الماليزية في الجزائر.

الفصل الأول

التمويل الإسلامي والمؤسسات الناشئة



المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة.

المبحث الثالث: ملائمة أدوات التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الناشئة

تمهيد:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، برزت الحاجة إلى آليات تمويلية جديدة تتماشى مع متطلبات النمو وتحترم خصوصيات البيئة الثقافية والدينية للمجتمعات، من هذا المنطلق، ظهر التمويل الإسلامي كبديل رئيسي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، مع التركيز على العدالة، تقاسم المخاطر، وتحقيق التنمية المستدامة.

في الوقت نفسه، برزت المؤسسات الناشئة كعنصر فاعل وأساسي في تحريك عجلة الاقتصاد، لما لها من دور حيوي في الابتكار وتوفير فرص العمل وتنشيط الأسواق.

إن فهم ماهية التمويل الإسلامي والمؤسسات الناشئة يُعد أمراً ضرورياً لبحث أوجه العلاقة بينهما، خاصة فيما يتعلق بدور التمويل الإسلامي في دعم وتطوير هذه المؤسسات.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كمايلي:

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة.

المبحث الثالث: ملائمة أدوات التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي ببعض الخصائص الفريدة التي تستند على قواعد معينة حددتها الشريعة الإسلامية، خلافاً لنظيره التقليدي من أهمها: تحريم الربا أو نسبة الفائدة المحددة مسبقاً، منع الغرر في العقود، تحريم القمار (الميسر)، تحريم تمويل أنشطة اقتصادية أو استثمارية غير مقبولة أخلاقياً أو اجتماعياً وإن كانت مربحة مثل تجارة الكحول وغيرها، وتحريم الاحتكار، وفرض الزكاة، والتعاون لما فيه مصلحة المجتمع من خلال الالتزام بالأحكام الشرعية عند ممارسة التجارة والاستثمار

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي

يتولد التمويل الإسلامي من خلال ربط العلاقة بين وحدات الفائض التي يكون دخلها الحالي أكبر من إنفاقها المخطط ووحدات العجز لكون إنفاقها المخطط يزيد عن دخلها الحالي، إذ تشمل كل من وحدات الفائض والعجز مختلف شرائح المجتمع من أفراد، أسر، مؤسسات، جمعيات وحتى حكومات. وهو ما يترجم إلى الوظيفة الأساسية التي يبنى عليها النظام المالي (إسلامي أو ربوي) في حرصه على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، بناءً على التوافق الزمني بين مختلف التدفقات النقدية المتوقعة تجميعها والخطط المدروسة لإنفاقها، وفق مبادئ وشروط محددة، وقبل التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي يجب أن نتعرف أول على مفهوم التمويل بشكل عام.

1-1 - مفهوم التمويل:

لغة: فيقصد بالتمويل إعطاء المال، حيث جاء في القاموس المحيط: "ملت مال وملت ودولت واستملت: كثر مالك وملكتك (بالضم) أعطيته المال"¹، والمقصود هنا بالمال ليس فقط النقود بل هو "ما ملكته من كل شيء حسب نفس المرجع، فالتمويل قد يكون نقدي وقد يكون عيني"².

اصطلاحاً: التمويل أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر، إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل الاستثمار، بقصد الحصول على أرباح تقتسم بينهما، على نسبة

1- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط: 03، ج: 13، بيروت، لبنان، 1993، ص: 224.

2- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ط: 01، ج: 05، دار الجيل، بيروت، 1991، ص: 285.

يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما، ومدى المساهمة في رأس المال، واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.

كما يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية، ويعني أيضا التمويل تقديم المال إلى مستخدميه، بصورة تشرك الممول ومستخدم رأس المال في نتيجة توظيف رأس المال¹.

حيث يعرف التمويل باعتباره وظيفة من وظائف الإدارة المالية وعلم من العلوم على أنه "تطبيق لمبادئ اقتصادية في صنع القرارات التي تنطوي على تخصيص الأموال في ظل ظروف عدم اليقين"، ويقصد بظروف عدم اليقين، مختلف العوامل المؤثرة في عمليات التمويل والاستثمار التي يتعرض لها المشروع في مختلف أطواره، والخارجة في أغلب الأحيان عن تحكم المستثمر، كمخاطر تقلبات أسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة، ... والتي ترتبط أساسا بالمستقبل².

وفي الأخير يمكن تعريف التمويل على أنه: "تدبير الأموال، أو الموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي سواء كان من الموارد الذاتية للشخص، أو من غيره"³، وقيل أيضا: التمويل هو نقل القدرة التمويلية من جهات الفائض إلى جهات العجز، وهو قد يكون بالمشاركة في ناتج الاستخدام أو يكون دينا في ذمة جهات العجز دينا تجارية بتقديم سلعة أو عين، أو دينا نقدية بتقديم مبلغ من المال⁴.

وبهذا يمكن اعتبار عملية التمويل تتضمن تحمل كلفة الأموال والبحث عن المصادر التي تستمد منها هذه الأموال بالإضافة إلى طريقة استخدامها.

1-2- مفهوم التمويل الإسلامي:

توجد عدة تعاريف للتمويل الإسلامي نورد أهمها فيما يلي:

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريد لها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"⁵.

1- بحية كنار، معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 35.

2- حمزة شبيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، ط: 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص: 20.

3- محمد العربي ساكر، محاضرات في التمويل والتنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص: 14.

4- ميشم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001، ص: 27.

5- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، ط: 03، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004، ص: 12.

وعرفه فؤاد السرطاوي بأنه: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على بينهما تقسم سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"¹.

كما عرفه أحمد شعبان محمد علي بأنه: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المراجعة وبيع السلم وبيع الاستصناع"².

وعرفه الدكتور محمد محمود المكاوي: "التمويل المصرفي الإسلامي يمنح البنك عملية تمويل لمواجهة احتياجاته التمويلية، أي تلبية البنك الإسلامي لطالب المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الإسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل المتداول (البضائع) أو على الأقل تأجير الآلات و المعدات و غيرها من الصور المنفعة"³.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن معنى التمويل الإسلامي يدور حول: سلوك الأموال من حيث المدخلات والمخرجات، والتي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التي تراعي مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية والهادف لتحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي

يمكن استخلاص أهم خصائص التمويل الإسلامي فيما يلي⁴:

- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء: تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: "وأحل الله البيع وحرم الربا"⁵.

1- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999، ص: 97.

2- أحمد شعبان ومحمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط: 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص: 125.

3- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص: 11.

4- محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010، ص: 30.

5- سورة البقرة، الآية: 527.

- وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.
- **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى مزج عناصر الإنتاج ببعضها البعض، وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عوامل الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.
 - **توجيه المال نحو الإنفاق المشروع:** يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع، فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.
 - **التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة:** من خصائص التمويل الإسلامي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرصاً أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.
 - **التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته:** أي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية، بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع¹.

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التمويل الإسلامي

في هذا المطلب سيتم التعرف إلى كل من الأنواع والمبادئ التي يعتمد عليها التمويل الإسلامي وهي كالآتي:

أولاً: أنواع التمويل الإسلامي

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي فتسمى عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر، ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:

1- محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

• اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربطه معه، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاليه¹.

• أو اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى الطرف المدير.

أما في التمويل التجاري فرب المال يتحلّى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، من ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكاً أو استغلالاً ويترتب عليه بذلك التزامات لصاحب السلعة².

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل، وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أُتيح التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.

بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي، فالتعاون في البر والإحسان خصال حثّت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن³.

وتحت كل نوع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة من الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى، هذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة احتياجات الممول ويمكنه من استيعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

1- الصديق محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، ط: 01، السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006، ص: 34.

2- منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

3- قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، التمويل في الاقتصاد الإسلامي - المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، التمويل الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة 5 و 6 ماي 2009م، ص: 05.

ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي اختلافا كبي ار، وذلك لتمييز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعله يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي¹:

■ ارتباطه بالعقيدة:

لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

■ الواقعية:

تشريعات الإسلام تلي متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع في المعاملات إلا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش، أما ما خشي فيه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معللا.

■ تحريم الاكتناز:

يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، ولقد حرم الله سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه، فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكثرة الذي يحجب منفعته وينال به إثما في المفهوم الإسلامي².

■ تحريم الربا:

الربا بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة و رفع الإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى

1- زوبر عياش، سميرة منصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع:13، الجزائر، جوان 2016، ص ص:117-119.

2- عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي، ندوة المالية الإسلامية: التطبيقات، التحديات والأفاق، المغرب، يومي 30 31 أكتوبر 2013، ص ص:11-12.

بخدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولاً بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي، ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمسحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار¹.

■ مبدأ الغنم بالغرم:

الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة، ويقصد بهذا المبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من المي ازت والحقوق، حيث تم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ، كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تثقل إحداها على حساب الأخرى، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة².

■ الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية:

يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافاً للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن الاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير في دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية.

■ مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد:

إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع ما استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقد على إنشاء هذه العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو

1- سامي بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، ط:01، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، السعودية، 2013، ص:42.

2- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية- على ضوء تجربتها المصرفية والحاسبية-، دار أبي فداء العالمية، سوريا، 2013، ص:44.

ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة¹.

المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي

تتمثل أهمية التمويل الإسلامي في²:

- أهمية التمويل الإسلامي بالنسبة للعملاء:

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجها العملاء حسب نوع التمويل من حيث الزمن.

التمويل قصير الأجل: يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة، بدلا من اللجوء لزيادة رؤوس أموالهم، وإدخال شركاء جدد معهم، ومشاركتهم في أرباحهم المحققة، مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والبضائع... الخ.

التمويل متوسط الأجل: وذلك لتمويل نسب الأصول الثابتة ك شراء آلات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأس مالية.

التمويل طويل الأجل: وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة، من آلات ومعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق، أو إنشاء مباني وغيرها.

- أهمية التمويل الإسلامي بالنسبة للمصرف:

يعتبر التمويل الإسلامي المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتحقيق مكاسب لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس المال في المصرف.

- أهمية التمويل الإسلامي بالنسبة للاقتصاد:

يساهم التمويل الإسلامي في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل الوطني.

1- عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

2- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، ط: 01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص: 280-283.

إن أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ودورها الفاعل في عملية التنمية نابع من خصائص التمويل الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء كمنهج متكامل للحياة والدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع.

فالتمويل الإسلامي بصفته نابعا من المبادئ السمحاء للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمصادره المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرا .

كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ومجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع¹.

1- محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سبق ذكره، ص:36.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة

أصبحت المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالميا نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وقد سعت كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية لهذه المؤسسات كي تنمو وتزدهر، حيث أصبحت تعتبر المؤسسات الناشئة من محركات النمو الاقتصادي والتنمية في أي دولة في العالم برتبتها سواء كانت متطورة أو نامية أو سائرة في طريق النمو.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة وأهدافها

نشير في البداية إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن تعريف المؤسسات الناشئة، وأن معظم الباحثين اختلفوا في تسميتها وتعريفها، لذلك سنحاول عرض بعض التعريفات العامة التي جاءت بهذا الصدد.

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

1-1- التعريف العام للمؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها: "مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزأين "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي"¹.

وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي Larousse يشير إلى أنها: "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة".

ويعرفها الباحث Erice Reis بأنها: "تلك الدراسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عليا من عدم التأكد"².

1- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، مج:04

ع:02، جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص:420.

2- المومن عبد الكريم وآخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر، ص:16.

وتعرف المؤسسة الناشئة على أنها: "شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق، وأصبح هذا المصطلح متداولاً على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم، يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكل فعالية"¹.

وقد عرفها Paul graham في مقاله المشهور growth على أنها: "شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثاً لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو أن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، والأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو".

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتتمثل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها².

وقد عرفها رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها: "منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، أنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتكيف معها تدريجياً، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري"، أي أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها عامل المشروع، وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان الاقتراح منتج أو خدمة جديدة.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها: "مؤسسة تسعى لتسويق و طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها"³.

1- بالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص: 420.

2- المومن عبد الكريم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

3- بالشعور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص: 420.

1-2- التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة:

إن مصطلح المؤسسة الناشئة ظهر مؤخرا في الجزائر فكان بحاجة إلى وضع إطار قانوني يتناسب مع هيكلها الخاص، حيث تم الإشارة إليها لأول مرة في قانون المالية 2020 ثم جاء تنظيمها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق لـ 2020/09/15 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" حيث جاء هذا الأخير لحماية الاقتصاد الوطني وتنويع و تحسين مناخ العمل و تنظيم النفقات العمومية والواردات في الخدمات والسلع، وتوسيع مصادر التمويل لهذه المؤسسات من خلال احتضانها وإنشاء صندوق تمويل خاص بها في الخزينة العمومية، كما تضمن قانون المالية 2020 ضمانات تمثلت في إعفاء المؤسسات الشبانية واستثمارات الشباب الحامل لمشاريع في الضرائب والرسوم المختلفة و وضع تحفيزات لهم وتسهيل السبيل إلى الخدمات العقارية لتوسيع مشاريعهم و استثماراتهم¹ و لقد حاول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة حيث أشار إليها في ظل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المعدل والمتمم عرفت المادة 6 من هذا القانون المؤسسة الناشئة والتي سماها بالمبتكرة على أنها: "تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير"².

كذلك أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها³.

فطبقا للمادة 11 من هذا المرسوم: تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري تحترم المعايير الآتية:

✓ يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات؛

1- أرزبيل الكاهنة، **هيمات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، يوم 15 فيفري 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، ص: 48.

2- القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي رقم 15-22 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المعدل والمتمم بالقانون رقم 20-01، ع: 20 الصادر في: 2020/04/05.

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ع: 55 صادرة في: 2020/09/21.

✓ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

✓ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

✓ أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛

✓ يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة جدا بما فيه الكفاية؛

✓ يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل؛

وحسب الفقرة الأولى من المادة 14 من نفس المرسوم: تمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها¹.

ثانيا: أهداف المؤسسات الناشئة

تحاول المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات الأخرى تحقيق تلك الأهداف مثلها مثل بعض المدارس النظرية الاقتصادية في التسعينيات، والتي كانت ترى أن الأهداف التي تعطى للصناعات الثقيلة هي التي تعطى الأسبقية في تحقيقها، ولكن بعد هذه الفترة ظهرت اتجاهات أخرى بالإضافة الى خلق فرص عمل دائمة والترويج والمنافسة العامة داخل السوق برزت التي ترى في المؤسسات الصغيرة وسيلة فعالة لتحقيق هدف المنافسة العامة ، وهذا الهدف أساس يخلق هذا النوع من المؤسسات لكي تكون أكثر فاعلية في الدول السائرة في طريق التنمية نظرا لأن هذه المؤسسات ال تتطلب قدرة مالية أو مادية كبيرة ، وبما أنها تعتبر فكرة جيدة فان الهدف من إنشائها هو²:

✓ تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال خلق أنشطة اقتصادية لسلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل، وكذلك احياء الأنشطة الاقتصادية المهجورة بسبب أو لأخر مثل الصناعات التقليدية والتعاقد مع قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العامة؛

1- المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ع: 55 صادرة في: 2020/09/21.

2- رمضان مروي، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- نماذج لشركات ناجحة عربيا-، مج: 07، ع: 03، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، فيفري 2021، ص: 280.

✓ خلق فرص عمل جديدة سواء بشكل مباشر من قبل مؤسس ي المؤسسات، أو بشكل غير مباشر من خلال التوظيف؛

✓ إعادة ادماج المسرحين نتيجة إعادة الهيكلة أو الخصخصة، أو نتيجة افلاس المؤسسات العامة أو تخفيض عدد السكان العاملين؛

✓ أن يصبح وسيلة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية ووسيلة مهمة لتعزيز وتثمين الثروة المحلية وإحدى أدوات التكامل والاندماج بين المناطق؛

✓ أن تكون حلقة وصل في الهيكل الاقتصادي من خلال جميع العالقات مع المؤسسات التي تربطها عالقات والمتفاعلة التي تشترك في نفس المدخلات؛

✓ تمكين العديد من شرائح المجتمع التي لديها أفكار استثمارية جيدة، ولكنها تفتقر الى القدرة المالية والادارية لتحويل تلك الأفكار إلى مشاريع واقعية¹؛

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة

بعد مرورنا على تعريف المؤسسات الناشئة فيما سبق اتضح لنا نوعا ما حول هذا البحث وعن أفكاره وهذا ما سيسر لنا الطريق للولوج الى خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة والتي بدورها ستبين لنا أكثر وتترع اللبس والغموض حوله.

أولا: خصائص المؤسسات الناشئة

إن الإحاطة بموضوع خصائص المؤسسة الناشئة مرتبط مباشرة مع مفهوم هذه الأخيرة ويتوافق مع تعاريفها فتتوفر المؤسسة الناشئة على مجموعة من خصوصيات عامة وخاصة تنفرد بها من حيث التأطير القانوني والبعد الشكلي لها خاصة فيما يتعلق بنسبة التمويل المالي وعدد العمال وعمر المؤسسة ورؤوس الأموال المخاطرة ومحاولة استقطابها حتى وإن كانت المؤسسة الناشئة في غنى عنها وذلك يفتح لها آفاق النمو السريع، و هناك جملة من الخصائص تفصل بينها وبين المؤسسات السابقة النشأة في الميدان الاقتصادي نذكر منها المؤسسة الاقتصادية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والشركات التجارية وفق الترتيب الآتي:

1- رمضاني مروي، بوقرة كريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 281.

1- الخصائص العامة المتعلقة بالمؤسسة الناشئة:

إن المؤسسة الناشئة يغلب عليها الطابع المادي لاعتمادها على التمويل المالي والطابع اللامادي لارتكازها على موارد تتعلق بالملكية الفكرية والعامة التجارية وبراءات الاختراع بهدف دعم نموها و توسعها الذي يكون موازيا مع المحافظة على الريادة والتنافسية وتتمحور أنشطة هذه المؤسسة حول منتج جديد أو خدمة مبتكرة تضمن لها التقدم بوتيرة متسارعة في زمن قصير لأن الإبداع في خلق منتج جديد أو تقديم خدمة فريدة يفتح أمامها آفاق الابتكارات أخرى مكملة للابتكار الأول وهذا في حالة نجاحها حيث تشترك المؤسسة الناشئة مع المؤسسة الاقتصادية في الخصائص التالية:

- المؤسسة كنظام تقني اقتصادي:

حسب هذا المنظور فهي نظام تقني اقتصادي بأنه مجموعة من الوسائل التقنية المادية من تجهيزات بهدف استعمالها للإنتاج وتحقيق منتجات وخدمات في إطار قانوني وتكنولوجي محدد أما الجانب الاقتصادي فهو موجه إلى الجانب التجاري من أجل تحقيق استمرارية وتوسيع المؤسسة¹.

- المؤسسة كنظام اجتماعي:

تقوم المؤسسة بتنظيم مختلف الأشخاص في أقسامهم المخصصة لهم لإنجاز الأعمال فيمكن أن يكون العمل جماعيا أو وفق جماعات فرعية يتم التنسيق بينهما والإدارة التي توجههم وتحفزهم للوصول إلى تحقيق الأهداف في الوقت المناسب فهي مركز تحمل المسؤولية ومركز تسيير الإنتاج وتوفير التأمينات ومركز سلطة².

- المؤسسة كنظام تكنولوجي: بالإضافة إلى دور المؤسسة في التنمية الاقتصادية فهي تؤدي مهمة استقطاب أي تقدم تكنولوجي وذلك عن طريق:

البحث والتنمية: تطورت المؤسسات في الطرق الإنتاجية العلمية للوصول إلى توسيع حجم الإنتاج الذي يؤدي إلى رفع نسبة الأرباح حيث يمثل البحث العلمي والأفكار الابتكارية محور التنمية والتطور وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 01% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

1- ناصر داداي عدوان، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، ط:02، دار الحمديّة، 1999م، ص:19.

2- المرجع نفسه، ص:19.

المؤسسة تؤدي دورا مساندا في الخطة التنموية العامة للدولة: إن التنسيق بين العديد من الهيئات ومؤسسات البحث العلمي والجامعات خاصة وكذا المؤسسات الاقتصادية من الدوافع الأساسية في التطوير التكنولوجي للمؤسسات المنفردة فالمؤسسة الناشئة التي تمتاز بالمنافسة الشديدة لمنتجاتها في الأسواق العالمية فهي نظام لخلق تطوير ونقل المعارف مما يدفع بالتطور التقني إلى التحكم الأفضل¹.

- المؤسسة كنظام تحويلي وتوزيعي:

المؤسسة ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل الموارد إلى منتجات تامة الصنع هذه الموارد تتمثل في رؤوس الأموال المعلومات الأشخاص والموارد الأولية أما بالنسبة للتوزيع فهي المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأرباح المتأتية من بيع السلع والخدمات لأنها المساهمة في العملية الإنتاجية.

- المؤسسة كنظام القرارات الاقتصادية والشبكات المعلوماتية:

تلعب المؤسسة دورا هاما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية و ذلك باستعمال الوسائل المحددة للوصول لأهدافها من توزيع وتصدير ومختلف الاتصالات الأخرى وهي شبكة معلومات إذ يتوجب عليها جمع معلومات من مصادر مختلفة من أجل إتمام فرصة النجاح والتطور تماشيا مع متطلبات السوق².

2- الخصائص الخاصة المتعلقة بالمؤسسة الناشئة:

من خلال استقراء التعريفات القانونية وكذا التعريفات الفقهية نستنتج أن المؤسسات الناشئة انفردت بجملة خصائص تميزها عن غيرها؛ كإمكانية نموها القوي واستهدافها لأسواق جديدة أو خلق أسواق تماشى والحدثة الحاصلة فاستخدامها لتكنولوجيا الجيل الرابع والخامس يمكنها من خوض غمار المنافسة دون أي عوائق في التسويق واستهداف العملاء وأن الخاصية الأهم والتي تجعل منها نموذجا لا ي فشل بسهولة وهي التمويل الكبير، وجملة الخصائص تم إدراجها وفق النسق الآتي:

- **خاصية الإبداع والابتكار:** تقوم المؤسسة الناشئة على أساس مهم جدا وهو ابتكار منتجات واستحداث خدمات لم تكن موجودة من قبل فتكون هي السبابة لذلك، فتكون السبب في تغيير النمط التقليدي ومواكبة التكنولوجيا المعاصرة إذ يقع رواد أعمال هذه المؤسسات في صميم عملية الابتكار و

1- ناصر داداي عدوان، مرجع سبق ذكره، ص:19.

2- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، ط:03، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2008م، ص:01.

ذلك لسعيهم إلى تطوير وتحسين الكفاءة الاقتصادية الشاملة للوطن فهي تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا لأنها الأساس المنطقي الذي يوفق بين الفكرة المبتكرة والتجسيد الواقعي لها وبثها في الأسواق¹.

- **خاصية النمو السريع:** تعتمد المؤسسة الناشئة بشكل كبير على فرصة النمو التدريجي والمتزايد فهي بذلك تمتلك القدرة على النمو السريع المتزامن مع عثورها على التمويل المالي واستخدامها لتكاليف منخفضة بحكم أن هذه المؤسسات حديثة النشأة ومبتدئة لكن يمكننا تسميتها بالشركة الكبيرة في صورة مؤسسة صغيرة، فيمكنها النمو المتسارع الذي يحقق لها أرباح كبيرة يمكن أن تأتي بشكل سريع ومفاجئ².

- **خاصية البحث عن نموذج عمل:** وهو أساس تحقيق نجاح هذه المؤسسات إذ لا تملك نموذج عمل مسبق يمكنها تطبيقه، بل توجده وتستحدثه لنفسها أثناء تأديتها العمل التطبيقي بحيث يتماشى مع أهداف إنشائها فيكون الغرض منه هو خروجها من المرحلة الابتدائية حتى وصولها إلى مرحلة النضج والاستدامة بالعثور على نموذج عمل تجاري يوصلها إلى تحقيق أكبر نسبة من المبيعات لطرح منتجها الجديد وينبغي عليها التحدي واستعمال أساليب مبتكرة من أجل اكتساب الزبائن والعملاء فتمكن بذلك من إقناعهم بالتعامل معها تجاريا وتعتبر التجارة الإلكترونية إحدى البوابات التي تسرع في الحصول على تحقيق السمعة التجارية الجيدة عبر مصداقية المنتج والخدمات³.

- **خاصية المرونة:** يقصد بمرونة المؤسسة الناشئة أنها ديناميكية وقابلة للتكيف مع متطلبات السوق لأنها أنشأت من أجل حل مشاكل موجودة في الواقع مما يجعلها تبحث باستمرار عن طرق التأقلم مع التحديات الصعبة التي تواجهها من ناحية التصنيع وكذا تحقيق المادة التسويقية التي توصلها إلى منطلق الربحية فهذه المرونة تستلزم على عمال هاته الأخيرة القيام بمجموعة متنوعة من الأعمال غير مخطط لها

1- أحمد فايز لهرش، آلية التمويل التشاركي، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 01 جوان 2021م، ص: 26.

2- زيدان كريمة وسعدي رندة، حاضنات الأعمال: آلية لدعم المؤسسات الناشئة-عرض نماذج عالمية-، كتاب جماعي دولي حول "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، مخر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2020، ص: 102.

3- نوي محمد الأمين، دهان محمد، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة، ع: 14، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص: 05.

من قبل، لأنها تتعامل وفق حاجة السوق ووفق تحقيق خدماتها الجديدة المبتكرة وبالتالي إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأسواق المحلية والعالمية¹.

- **الخصائص التمويلية:** تحتاج المؤسسة الناشئة إلى تمويل من أجل نفقات البحث وتكاليف الابتكارات الجديدة مما يجعلها تفتح رأس مالها للتمويل الخارجي نظرا لدوره الهام في نجاح واستمرار أي مشروع فغياب هذا التمويل لا يمكن تجسيد الفكرة الريادية أو تطويرها أو توسيع المشروع وهذا التمويل له أوجه عديدة منها ما يلي:

التمويل الشخصي: ويكون من المدخرات الذاتية للأفراد أو إعانات الأهل والأصدقاء وهي أفضل طريقة للتمويل لأنها مضمونة.

التمويل الجماعي: وهي التمويلات الأكثر شيوعا للمؤسسات الناشئة وفيها يقوم رائد الأعمال (صاحب المشروع)، بعرض مشروعه على منصات التمويل للمؤسسة الناشئة فيقوم بشرح تفاصيل المشروع بدقة وبأسلوب مقنع مما يجعل الممولين يتحمسون لفكرته ومنه تمويل مشروعه².

- **التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:** وهو عبارة عن أسلوب وتقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة رأس مال المخاطر إذ يقوم على أساس المشاركة النقدية وأساس المشاركة معا، إذ يقوم الشريك بتمويل المشروع بدون ضمان العائد فهو يخاطر بأمواله فيتحمل كليا أو جزئيا الخسائر³، وقد عرف المشرع شركة أرس مال المخاطر المادة 02 من القانون رقم 11-06 كما يلي: "تهدف شركة أرس مال الاستثماري إلى المشاركة في رأس مال الشركة من خلال عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة"⁴.

1- بن لخضر السعيد، شني صورية، بريك احمد، مخناش ياسمين، مفهوم المؤسسة الناشئة في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، الجزائر، 10-07-2022، ص:30.

2- ليلي بوعوني، المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، مداخلة، أشغال الملتقى الوطني، الجزائر، 03-10-2022، ص:13.

3- الزهرة بوصوفة، نادية أعراب، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، مداخلة، أشغال الملتقى الوطني العلمي: المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، الجزائر، 03-10-2022، ص:103.

4- المادة 02، قانون رقم 11-06 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج.ر، ع: 42، المؤرخ في: 29 جمادى الأولى 1427هـ الموافق لـ 25 يونيو 2006، ص: 04.

ثانيا: مميزات المؤسسات الناشئة

إن المؤسسات الناشئة تتطلب مهارات جديدة لتحقيق النتائج بشكل أسرع للوصول إلى النجاح المستقبلي المخطط له، وهذا ما يميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وتم ذكر هذه المميزات من خلال إجماع معظم الباحثين ومميزات أخرى تم استخلاصها وفق نظرة المشرع الجزائري لها، ولعرض شتى الأفكار المستخلصة تم ذكرها على النسق الآتي¹:

- **حديثه العهد:** أي أنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حداثة وأمامها خياران إما التطور والازدهار لتصبح شركة ناجحة قائمة بذاتها تقدم منتجات جديدة تحتاجها الأسواق، أو إغلاق أبوابها بالخسارة.

- **شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي يحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل بكلمات أخرى. إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير. وهذا يعني أن الشركات لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا².

- **شركات تتعمق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، يعتمد مؤسسوا الشركات الناشئة Starup على التكنولوجيا النمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم حاضنات الأعمال.

رابعا- **شركات تتطلب تكاليف منخفضة:** يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع ومفاجئ بعض الشيء.

1- مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول النشاء المؤسسات الناشئة)، مج:11، ع: 01، مجلة دفاثر اقتصادية، الجزائر، 2020، ص:133.

2- مرجع نفسه، ص: 133.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة

إن النهوض بالتنمية الثقافية كرافعة للتنمية الاقتصادية يتطلب مساهمة كل الأنشطة والقطاعات الثقافية بهدف تطوير نظام مؤسسي للصناعة الثقافية من خلال تقوية المؤهلات المؤسساتية العمومية والقطاعات الخاصة والمؤسسات الناشئة المشتغلة في المجالات الثقافية المختلفة مما يجعله قادر على المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال:

- يعتبر مورد اقتصادي هام من خلال جذب السياح، استقطاب الاستثمارات، توفير بيئة مناسبة لمعمل، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية من خلال خلق مناصب شغل، جلب عملة صعبة، خلق مؤسسات فنية وحرفية، تمويل خزانة الدولة بموارد مالية إضافية.

- إن المؤسسات الناشئة التي يعمل بها الأفراد والمستثمرين الحرفيين يعملون على توليد أو تطوير توزيع السلع والخدمات الثقافية التي ترتبط بشكل عام بحقوق الملكية الفكرية منهم المصممين في المنسوجات الصناعية المهندسين المعماريين في صناعة البناء¹.

- كذلك مساهمة نشاط القطاع الثقافي في الناتج المحلي الخام: يقيم هذا المؤشر مساهمة الأنشطة الثقافية المركزية في الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد أي بلد، ويرتكز حساب المؤشر على مصادر بيانات المؤسسات الناشئة الصغيرة، مسوحات دخل وإنفاق الأسرة.

- إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الثقافية: يوفر الإنفاق الاستهلاكي الفردي على مكانات الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية التي تقوم بها الأسر نظرة ثاقبة على حجم وامكانات السوق الوطنية الجزائرية للثقافة وترقية الاقتصاد البنفسجي، ويوضح مدى تقدير المجتمع للثقافة من خلال التدفقات الاقتصادية ويعتبر تقييم الإنفاق أيضا وسيلة غير مباشرة للوصول إلى معرفة تقريبية للتأثير الإيجابي لاقتصاد البنفسجي الحديث على المجتمع، لأنه يوضح مدى تقديره لكمية ونوعية العرض كما يمكن أن يكون الإنفاق مؤشر على إمكانية التوسع في قطاع الثقافة².

1- إنصاف قسوري، عبة فريد، أهمية المؤسسات الناشئة الجزائرية في تعزيز مكانة الاقتصاد البنفسجي، مج:07، ع:01، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، أبريل 2023، ص:224.

2- مرجع نفسه، ص:224.

المبحث الثالث: ملائمة أدوات التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الناشئة

يوفر التمويل الإسلامي مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية التي تقوم على مبادئ الشراكة وتقاسم المخاطر، وهي مبادئ تتقاطع إلى حد كبير مع طبيعة المؤسسات الناشئة، فالتمويل الإسلامي لا يقتصر على تقديم رأس المال، بل يهدف أيضاً إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين الممول والمستفيد، من خلال صيغ مثل المشاركة والمضاربة، وهو ما يفتح آفاقاً واسعة أمام المؤسسات الناشئة للحصول على تمويل يتناسب مع خصوصياتها.

المطلب الأول: المنتجات المالية الإسلامية التي تساهم في دعم المؤسسات الناشئة

توجد الكثير من منتجات وطرق التمويل التي توفرها البنوك الإسلامية والتي تستطيع من خلالها تمويل المؤسسات الناشئة.

1- التمويل باستخدام المضاربة: وهي عقد بين طرفين أحدهما صاحب المال، أما الآخر فيضارب بهذه الأموال عن طريق مشاركته بعمله وخبرته ويدعى المضارب، ويتم تقاسم الأرباح المحققة بناء على ما تم الاتفاق عليه عند التعاقد، أما عند تسجيل خسارة فإن صاحب المال هو من يتحملها إذا لم يكن هناك تقصير من المضارب في بذل جهده أو عمله¹.

فهذا الأسلوب بما يتوفر عليه من عدالة في توزيع المخاطر على طرفي العقد، يعتبر أسلوباً ملائماً لنشاطات المؤسسات الناشئة، كونه يوفر التمويل اللازم لكل نفقات المشروع كما أنه يصلح لتمويل الاستثمارات ذات المخاطرة العالية بالإضافة إلى فتح المجال لذوي الكفاءات والمهارات للابتكار والإبداع².

2- التمويل باستخدام المشاركة: المشاركة هي اشتراك اثنين أو أكثر في رأس المال بحصص متساوية أو مختلفة، ويقوم الطرفان (أو الأطراف) بالعمل وبذل الجهد معاً أو يقوم بذلك أحدهما (أحدهم) مع تخصيص نسبة من الربح مقابل ذلك³.

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 234

2- حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية المنعقد، المغرب، 2012، ص: 06.

3- جلال جويذة القصاص، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص: 157.

وتناسب هذه الصيغة المؤسسات الناشئة للأسباب التالية¹:

- ✓ إمكانية تمويل أي مشروع باستخدام هذا الطريقة وخاصة التي تنتهي بتمليكها، التي تمكن صاحب المؤسسة من تملك المشروع بعد انسحاب البنك الإسلامي منه؛
 - ✓ استفادة المؤسسات الناشئة من استخدام اسم البنك عند الترويج وتسويق منتجاتها؛
 - ✓ المساهمة في زيادة أرباح البنوك جراء نجاح المؤسسات في زيادة نمو نشاطها وأعمالها؛
 - ✓ مساهمة أسلوب المشاركة في زيادة للدخل الوطني وهو ما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية؛
 - ✓ حرص صاحب المؤسسة الناشئة على نجاحها نتيجة قيامه بالمساهمة في تمويلها؛
- 3- التمويل باستخدام المراجعة:** هي البيع بالزيادة أي بيع السلعة للمشتري بسعرها الأول مع الاتفاق على زيادة مبلغ يمثل الربح لكي يكون عقد المراجعة صحيحا البد من توفر ما يلي²:
- ✓ معلومية السعر لكال الطرفين وكذلك الأمر بالنسبة للربح والذي يكون جزءا أو نسبة من ثمن السلعة؛

✓ رأس المال يكون من السلع التي يمكن كيلها أو وزنها؛

✓ صحة العقد الأول وإلا فسد البيع؛

✓ امتلاك وحيازة السلعة من طرف البائع عند إبرام العقد؛

ويمكن أن يستخدم أسلوب المراجعة في تمويل المؤسسات الناشئة عند حاجة المؤسسة لشراء الوحدات الإنتاجية من معدات وأدوات أو شراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بالإضافة الى أن المراجعة يمكن أن تلعب دورا حيويا في دعم نشاط المؤسسات من خلال مساعدتها في بيع ما تنتجه الى المستهلكين الأفراد والشركات الكبرى.

4- التمويل بالإجارة: الإجارة هي أداة استثمارية يتم من خلالها الحصول على ملكية أصل معين من طرف مالكة لشخص آخر مقابل ثمن معلوم لمدة محددة، ويجب أن تتوفر في الإجارة مجموعة من الشروط وهي:

1- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

2- حمد بن محمد الدريسي، العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، المغرب، 2021،

ص: 41.

✓ أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة أي أن ال يتعلق بها حق للغير¹؛

✓ أن تكون المنفعة معلومة وواضحة ال يكتنفها أي غموض أو لبس؛

✓ أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة؛

✓ أن تكون مدة التأجير معلومة تتناسب مع عمر الأصل؛

✓ أن يكون الأصل محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع عينها وال يجوز تأجير النقود؛

✓ أن يكون الأجر المنتفع به لا يهلك مع الإجارة وتنقسم الإجارة حسب شكلها الى نوعين²:

- التأجير التشغيلي أو الخدمي: في هذه الصيغة لا يكون هناك ارتباط بين العمر الزمني والإيجار على مدى عمر الأصل، وعادة ما يمد المؤجر (البنك) المؤجرين بخدمات الصيانة وغيرها.. ويكون هذا النوع أكثر نفعاً عندما يكون المستأجر في حاجة إلى الأصل لمدة محددة.

- التأجير التمويلي أو الرأسمالي: يقدم البنك حزمة تمويلية فهو هنا يتدخل كوسيط عن طريق شرائه أصل معيناً يؤجره للعميل خلال مدة تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا.

ويمكن أن يتم استخدام هذا الأسلوب في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال تأجير المعدات وآلات والأجهزة التي تستخدمها في نشاطها واستثماراتها مثل: العيادات الطبية، مخابر التحاليل، وحدات التعبئة والتغليف ومكاتب المحاماة... الخ.

5- التمويل باستخدام السلم:

السلم هو بيع سلعة مع تأجيل التسليم وتعجيل الثمن، وقد يسمى بيع السلف، ويشترط في بيع السلم ما يلي³:

✓ عقد السلم يجب أن يبرم على سلع مباحة؛

✓ يجب دفع الثمن كاملاً عند تاريخ التعاقد حيث ال يجوز دفع جزء منه أو تقسيطه؛

1- أيمن محمد الفيتوري الأجنف، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، ط: 01، دار النفائس، عمان، 2018، ص: 82.

2- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العلمية"، ط: 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2008، ص: 16.

3- محمد الفاتح محمود البشير المغربي، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، ط: 01، دار النفائس، عمان، 2018، ص: 82.

- ✓ السلعة يجب أن تكون منمطة وصفاتها محددة بدقة بالإضافة الى تحديد طريقة ومكان التسليم؛
- ✓ بائع سلعة السلم ملزم بتسليمها عند انتهاء أجل العقد؛
- ✓ إذا حصل تأخير أو عجز من قبل البائع في تسليم السلعة، فإن العقد يعد مفسوخا ما لم يتفق الطرفين على تمديد العقد بشرط ألا يدفع أي عوض نظير ذلك؛
- ✓ سلعة السلم ال يجوز للبنك بيعها بالسلم؛
- ✓ يجوز لبائع سلعة السلم أن يتصرف بدال من البنك سواء في استلامها أو بيعها لمصلحته؛
- ✓ ويمكن تمويل المؤسسات الناشئة باستخدام هذه الصيغة كما يلي¹:
- ✓ شراء ما تنتجه هذه المؤسسات من طرف البنك بعقد السلم؛
- ✓ استخدام عقد السلم الموازي لبيع منتجاتها للمؤسسات الكبرى أو لعملاء البنك كما يمكن بيعها بصيغة المراجعة؛

6- التمويل بصيغة الإستصناع:

- الإستصناع هو عقد تصنيع يوافق فيه الصانع بأن يقدم للمشتري في وقت محدد وتاريخ متفق عليه، السلعة الخاصة المصنوعة، ويشترط في الإستصناع أربعة شروط هي²:
- ✓ أن تكون السلعة المصنوعة محل العقد موصوفا من جميع الجوانب درءا للخالف.
 - ✓ السلعة المصنوعة يجب أن تكون مما اعتاد الناس على التعامل به إستصناعا.
 - ✓ مدخلات عملية الإستصناع يجب أن تكون على عاتق الصانع.
 - ✓ من الواجب توضيح مكان تسليم السلعة المصنوعة حتى ال يحدث النزاع والخالف عند التسليم.
 - ✓ ويمكن استخدام الإستصناع لتمويل المؤسسات الناشئة من خلال ما يلي³:
 - ✓ المساهمة في إنشاء خطوط انتاج حديثة أو تشييد مباني أو منشآت جديدة.
 - ✓ وضع برنامج خاص لتمويل هذه المؤسسات وذلك بتكليفها بإنتاج سلع محددة المواصفات ثم تكليف إحدى المؤسسات المتخصصة بتوزيعها وتسويقها.

1- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

2- أيمن عبد الرحمان فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط: 01، دار البشائر، دمشق، 2019، ص: 100.

3- أحمد جابر بدران، عقد الإستصناع في الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق " عرض تجارب ونماذج لعقد الإستصناع في البنوك الإسلامية، رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 72، الكويت، 2003، ص: 76.

7- التمويل باستخدام المزارعة:

المزارعة هي عقد يقوم بموجبه مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يعمل عليها واقتسام الناتج منها وفقاً لشروط العقد، ولصحة عقد المزارعة يستلزم توفر شروط معينة تتمثل في¹:

✓ صلاحية الأرض للمزارعة مع تحديد معالمها والمحاصيل التي ستزرع فيها بالإضافة إلى المدة الزمنية لهذا العقد؛

✓ توزيع الأعمال بين كل من صاحب الأرض والشخص الذي سيقوم باستغلال الأرض؛

وتعتبر هذا الأسلوب من أحسن الأساليب وأنسبها للمؤسسات الناشئة التي تمارس نشاطاً زراعياً، حيث يمكن للبنوك أن تستخدمها كما يلي²:

✓ أن يتم الاتفاق مع أصحاب هذه المؤسسات باستغلال الأراضي التي يملكها البنك مقابل اقتسام الأرباح المحققة وفق ما تم الاتفاق عليه؛

✓ توفير مدخلات العملية الزراعية من بذور، أسمدة وأدوية مع تأجيل دفع ثمنها أو تسديد ثمنها عند حصاد المحصول؛

✓ توفير المعدات والآلات من خلال تأجيرها لهم أو استغلالها بصيغة المشاركة؛

8- التمويل باستخدام القرض الحسن:

القرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من مال إرفاقاً بالمقترض ليرد له مثله دون اشتراط زيادة والقرض الحسن في المصارف الإسلامية هو قرض يقدمه البنك للعملاء بدون فوائد ويسدد على أقساط بسيطة وشروط سهلة يتم الاتفاق عليها مسبقاً ولا يأخذ البنك أي زيادة على مبلغ القرض عند تاريخ الاستحقاق.

ويعتبر القرض الحسن من أبرز وأفضل صيغ تمويل المؤسسات الناشئة، اضطلاعاً من البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية³، ولهذه الصيغة العديد من الفوائد للمؤسسات الناشئة:

✓ يساهم في توفير التمويل اللازم للمستثمرين الشباب والخريجين حاملي المشاريع؛

1- أحمد عيسى خلفان، صيغ الاستثمار الإسلامي، ط: 01، دار الجنادرية، عمان، 2016، ص ص: 139-140.

2- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

3- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، ط: 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 265.

✓ يساهم في زيادة قدرتها التنافسية من خلال خفض تكاليف مشاريعها؛

✓ يساهم القرض الحسن في إعادة تنشيط الأفراد غير المنتجين في المجتمع وتحويلهم إلى فئة منتجة¹؛

المطلب الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة (start ups) سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحدثة عهده في الجزائر من جهة، يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدد الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7 من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي النسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم.

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ويتجلى ذلك في²:

✓ غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى؛

✓ نقص المعلومات المالية كالإعفاءات؛

✓ ضعف الشفافية في منح القروض؛

✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية؛

✓ هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة: إذ تعتبر البنوك إحدى مصادر الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات حيث أصبحت المؤسسة بحيرة على التخفيض من استثمارات وبالتالي مستويات الشغل.

1- سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع الصغيرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، ع:05، مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، 2018، ص:07.

2- بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، بن جيمة مريم، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ع:03، العلوم الاقتصادية، كلية التسيير والاقتصاد، جامعة بشار، الجزائر، 2021/01/31، ص ص:528-529.

المطلب الثالث: أهمية التمويل المالي في دعم المؤسسات الناشئة

تُعد المؤسسات الناشئة من العوامل المحورية في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل، غير أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة، أهمها توفير التمويل المالي اللازم لضمان استمراريتها ونموها. فالتمويل يُمثل شريان الحياة الذي يغذي مختلف مراحل تطور المؤسسة الناشئة.

1- تمويل متطلبات التأسيس:

يُعتبر التمويل أساسياً في المراحل الأولى لتأسيس المؤسسات الناشئة، حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى رؤوس أموال لتغطية التكاليف الابتدائية مثل إعداد الدراسات السوقية، تسجيل النشاط قانونياً، اقتناء المعدات، وتأمين رأس مال التشغيل الأولي، إذ تشير الدراسات إلى أن نقص التمويل في هذه المرحلة قد يؤدي إلى فشل المشروع قبل انطلاقه¹.

2- دعم الابتكار والبحث والتطوير:

تُعدُّ الابتكارات العمود الفقري الذي تعتمد عليه المؤسسات الناشئة في تمييز نفسها عن المؤسسات التقليدية، ويتطلب تطوير المنتجات أو الخدمات المبتكرة استثمارات مالية كبيرة لدعم البحث والتطوير. التمويل يُساعد على تحويل الأفكار الإبداعية إلى نماذج أولية قابلة للتسويق².

3- تسريع النمو والتوسع:

بعد تجاوز مرحلة التأسيس، تحتاج المؤسسات الناشئة إلى موارد مالية إضافية لدعم عمليات التوسع، مثل فتح فروع جديدة، أو إطلاق حملات تسويقية موسعة، أو تحسين المنتجات، فالتمويل يسرع من وتيرة النمو ويزيد من قدرة المؤسسة على التوسع في الأسواق المحلية والدولية³.

4- إدارة المخاطر وضمان الاستمرارية:

تواجه المؤسسات الناشئة مخاطر متعددة تتمثل في التغيرات المفاجئة في السوق، أو الإخفاقات التقنية، أو المنافسة الشديدة، ومن هنا تظهر أهمية وجود مصادر تمويل طارئة تساعد المؤسسة على تحمل فترات الركود والأزمات الاقتصادية المفاجئة دون الاضطرار إلى الإغلاق⁴.

1- عبد الغفار محمد كمال، إدارة المشروعات الصغيرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص: 78.

2- زهران عبد الفتاح السيد، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص: 65.

3- عبد العزيز يوسف محمد، تمويل المشروعات ودور المصارف الإسلامية، دار الميمان للنشر، الرياض، 2015، ص: 113.

4- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مقاربات جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، تر: بيت الحكمة للثقافة، 2015، ص: 49.

5- تعزيز الثقة لدى المستثمرين والشركاء:

تُساهم القدرة على توفير التمويل المناسب في تحسين صورة المؤسسة الناشئة أمام المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين والعملاء، فالتمويل الجيد يعكس قوة المشروع وجديته وإمكانيته للنمو، مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات والفرص التعاونية¹.

6- استقطاب الكفاءات البشرية:

توفر المؤسسات الناشئة الممولة جيداً بيئة عمل جاذبة من خلال تقديم رواتب ومزايا تنافسية، مما يساعدها على اجتذاب الكفاءات والخبرات الضرورية لدعم نموها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية².

1- تقرير البنك الدولي، آفاق التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2020، ص:22.

2- عبد الغفار محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص:96.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل، يتبين أن التمويل الإسلامي يشكل منظومة مالية متكاملة تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تضع ضوابط أخلاقية وقانونية تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، فهو لا يعتمد على الفائدة المحرمة شرعاً، بل يقوم على صيغ تشاركية تقوم بتوزيع المخاطر والأرباح بين الأطراف، مما يعزز من مصداقية العمليات المالية ويضمن ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي.

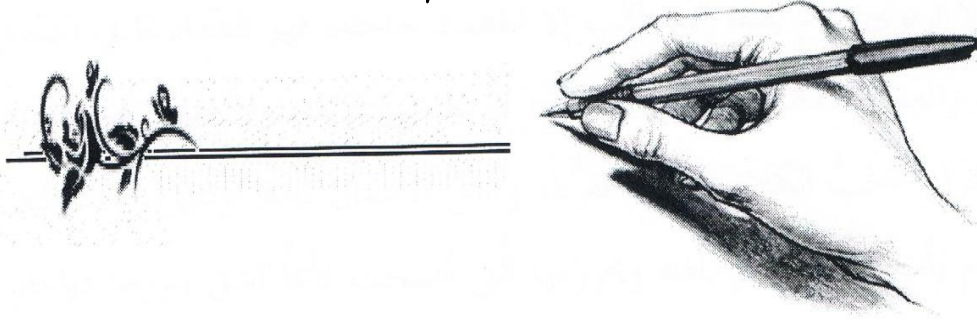
من جهة أخرى، تناولنا في هذا الفصل تعريف المؤسسات الناشئة، التي تعد نمطاً اقتصادياً حديثاً يتميز بالمرونة والابتكار والسعي نحو تحقيق نمو سريع في ظل بيئات عمل تتسم بدرجات عالية من المخاطرة وعدم اليقين، وتعد المؤسسات الناشئة محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، إذ تسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية، وتحفيز الابتكار داخل الأسواق.

ونظراً لما تواجهه المؤسسات الناشئة من تحديات تمويلية كبيرة، خاصة في مراحلها المبكرة، تبرز أهمية التمويل الإسلامي كأداة داعمة وقادرة على تلبية احتياجاتها المالية وفق أسس تحقق التوازن بين الربحية والمخاطر، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وعليه، فإن الجمع بين خصائص التمويل الإسلامي واحتياجات المؤسسات الناشئة يمثل خياراً استراتيجياً واعداً، يتطلب المزيد من البحث والتطوير لتعزيز دوره في دعم ريادة الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة



المبحث الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا.

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لتجربة ماليزيا وإمكانية تطبيقها في الجزائر.

تمهيد:

تُعدّ تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة نموذجاً ملهماً للدول الساعية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، فقد أدركت الحكومة الماليزية مبكراً أهمية ريادة الأعمال كركيزة للنمو الاقتصادي، فعملت على تهيئة بيئة حاضنة ومحفزة لنشأة وتطور المؤسسات الناشئة، لا سيما في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

وقد تميّزت هذه التجربة بالتكامل بين السياسات الحكومية، والدعم المالي، والبنية التحتية المتطورة، فضلاً عن إنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال مثل "MAGIC" (Malaysia Global Innovation & Creativity Centre)، والتي لعبت دوراً محورياً في تطوير منظومة ريادة الأعمال في البلاد، كما وفّرت الحكومة حوافز ضريبية، وتسهيلات في الإجراءات الإدارية، وبرامج تدريب وتأهيل لرواد الأعمال، إلى جانب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير منظومة التمويل بما في ذلك صناديق رأس المال المخاطر.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كمايلي:

المبحث الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا.

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لتجربة ماليزيا وإمكانية تطبيقها في الجزائر.

المبحث الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا

يُعدّ التمويل الإسلامي أحد الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها ماليزيا في بناء اقتصاد متنوع وشامل، حيث شكّلت التجربة الماليزية في هذا المجال نموذجا رائداً على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي في ماليزيا

بدأ الحديث عن التمويل الإسلامي في ماليزيا في عام 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونغ حجي (Tabong Haji) تأسست في نوفمبر عام 1962 وبدأت العمل رسمياً عام 1963¹.

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز Ungku Aziz" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية²، وقد حققت هذه الهيئة نظاماً ادخارياً خدمياً إسلامياً بعيداً عن مشكلات البنوك الربوية³.

بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية.

وهو ما تم تجسيده فعلياً في 07 أبريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها⁴.

1 - Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, **Malaysian experiences on the development of islamic economics**, banking and finance, Seventh International Conference on Islamic Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008, p: 406.

2- داتو حنيفة أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، ط: 02، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2002، ص: 12.

3- نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي -تحليل وتقييم-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص: 43.

4- Muhammad Ridhwan AB Aziz, **Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges**, USIM publisher, Malaysia, 2013, p:11.

تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين المالي¹.

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية IBS" أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعاً².

وبعد الأزمة المالية لعام 1997 وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001 وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة. حيث هدف هذا التحويل إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 في المئة من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا³.

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي (نظراً لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة)، لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي (MIFC)، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع

1- Angelo M.Venardos, op.cit, p:155.

2- Norma Md. Saad & All, **Macro Economic Application in South East Asian Countries** , International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004, p:52.

3-Shahrul Azman bin Abd Razak, **Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry**, PhD Thesis of Philosophy, University of Erfurt, Germany, 2014, p:18 .

نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة¹. تعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بـ "مخطط القطاع المالي" "Financial Sector Blueprint 2011–2020" في إطار "رؤية 2020" وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي". وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983 وقانون التكافل 1983 وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا².

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي

يلعب النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا دورا هاما في تعبئة الودائع وتوفير التمويل لدعم النمو، حيث تقدم المؤسسات المصرفية الإسلامية مجموعة شاملة وواسعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية تختلف بين الودائع بأنواعها (الجارية والادخارية والاستثمارية) ومنتجات التمويل وغيرها من المنتجات، وبذلك أصبحت قدرة المصارف الإسلامية لترتيب وتقديم منتجات ذات ملامح جذابة ومبتكرة بأسعار تنافس منتجات البنوك التقليدية، أصبحت مطلب العملاء من مسلمين وغير مسلمين، مما يعكس قدرة النظام المصرفي الإسلامي كأداة فعالة للوساطة المالية.

1- Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2011–2020**, p:103.

2- ابتسام ساعد، رباح حوي، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا- تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008–2015، ع:30، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، سبتمبر 2017، ص: 345.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

أولاً: الإطار التنظيمي للعقود المالية الإسلامية في ماليزيا

وضع قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 الأساس القانوني لإطار تنظيمي شامل لصناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا، ومن بين المحاور المهمة في هذا القانون، تطوير المعايير الشرعية والتشغيلية للعقود الإسلامية الرئيسية بهدف تقديم التوجيه اللازم بشأن الممارسات السليمة والفعالة لكل عقد. كما تهدف هذه المعايير إلى إضفاء الشفافية في تطبيق العقود لتعزيز الثقة وتعزيز التوافق مع الشريعة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، في سبيل تقديم مجموعة واسعة من المنتجات التمويلية الإسلامية التي يمكن أن تلبى احتياجات العملاء المتنوعة¹.

والشكل التالي يوضح الإطار التنظيمي الذي جاء به قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013:

الشكل رقم (2-1): الإطار التنظيمي للعقود المالية الإسلامية في ماليزيا



Source: Bank Negara Malaysia, op.cit, p:80.

1-Bank Negara, **Development of the financial sector**, Financial stability and payment systems report, Malaysia 2013, p:87.

ويوضح الشكل أن قانون 2013 قد وضع إطاراً تنظيمياً شاملاً للتمويل الإسلامي في ماليزيا، يعكس خصوصيات مختلف أنواع العقود المالية الإسلامية¹، حيث تتنوع الموجودات والمطلوبات في العمل المصرفي الإسلامي على أساس الميزات التعاقدية الأساسية.

فعلى جانب المطلوبات، تستخدم عقود الضمان مثل القرض والوديعة والتورق وعقود الاستثمار غير المضمونة مثل المضاربة والوكالة في جذب الودائع، وعلى جانب الموجودات تشمل عقود المشاركة مثل المشاركة المتناقصة، وعقود التمويل القائمة على أساس الإجارة مثل الإجارة المنتهية بالتملك، والأنشطة القائمة على الرسم كعقد الوكالة.

وحتى يتجاوب القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا مع التطور الحاصل في اقتصاد البلاد، كان عليه أن يوفر منتجات جديدة مبتكرة ليظل قادراً على المنافسة، وليحقق مزيداً من المرونة في هذه الصناعة، وفي هذا الإطار جاءت فلسفة البنك المركزي الماليزي فيما يختص بالمنتجات المصرفية من مبدأ أن كل ما هو غير محرم فهو مسموح به "What is not prohibited is allowed"، لقد انتقلت المصارف الإسلامية في ماليزيا من مرحلة رفع أنواع منتجاتها للتصديق عليها من قبل البنك المركزي الماليزي إلى مرحلة الإخطار Notification للبنك المركزي الماليزي فقط. ول كن لا يتم العمل بالمنتج الجديد إلا إذا تم هذا الإخطار خلال فترة محددة مع تضمين المفاهيم الشرعية التي تحكم العمل بالمنتج الجديد ومصادقة اللجنة الشرعية بالمصرف الإسلامي².

وفي المبادئ التوجيهية للبنك المركزي الماليزي عام 2007 بشأن المنتجات الجديدة، عرف المنتج الجديد بأنه "المنتج الذي يتم عرضه لأول مرة من قبل مؤسسة مالية في ماليزيا أو مزيج أو تغيير في منتجات موجودة والذي ينتج عنه تغيير جوهري في مخاطر المنتجات القائمة"، وهو تعريف من شأنه مساعدة المؤسسات المالية في تحديد المنتج الجديد المزمع تقديمه للجمهور عن طريق تحديد ما إذا كان الاختلاف في المنتج الحالي يشكل تغيير جوهري، كما يجب أن يكون أساس تحديد المخاطر موثقة ومتاحة بسهولة للمراجعة.

1-Bank Negara Malaysia, op.cit, p:80.

2- مختار سعيد بدري وآخرون، بعض جوانب الأسلمة المصرفية في دول باكستان ماليزيا وإيران، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ج:03، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006، ص:117.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

ورغم ذلك يشير البنك المركزي الماليزي أن المنتج الجديد يجب أن يحتوي أيضا عنصر الحماية للمستهلك للتأكد من أن خطر مدار بشكل صحيح من أجل العدالة للجميع، وهذا يتماشى مع التعاليم الإسلامية حيث أن المؤسسات المالية الإسلامية ينبغي أن تبنى على أساس مجتمعي وعلى المبادئ الدينية التي يمكن أن تساعد المؤسسات إدخال المنتجات المصممة ويستند السعر على مبدأ المساواة المجتمعية¹.

ثانيا: المنتجات الإسلامية المستخدمة في النظام المصرفي الإسلامي

إن كانت المصارف الإسلامية في ماليزيا قد ركزت في بداياتها على تقديم خدمات التمويل للأفراد والشركات ومعظمها لشراء الأصول أو تمويل رأس المال العامل عن طريق المراجعة والبيع الآجل²، إلا أنها أدركت فيما بعد أهمية تنوع المنتجات، فاعتمدت على أشكال أخرى من العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك العقود المبنية على أساس حقوق الملكية أو تقاسم المخاطر مثل المشاركة.

ويمكن تصنيف المنتجات المصرفية الحالية المتداولة في المصارف الإسلامية الماليزية كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-1): المنتجات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية في ماليزيا بعد قانون

الخدمات المالية الإسلامية 2013

تمويل	نوع التمويل	العقود المستخدمة
تمويل الأفراد	قروض الإسكان	- البيع بالثمن الآجل - المشاركة المتناقصة
	قروض شخصية	- المراجعة - البيع بالثمن الآجل - بيع العينة
	قروض تجارية	- الوكالة - الضاربة - المراجعة
تمويل المؤسسات	التمويل المرتكز على الأصول	- الإجارة (التأجير) - الاستصناع
	الاستثمار	- المراجعة - البيع بالثمن الآجل - الإجارة - المشاركة - المضاربة - الاستصناع

Source: Nooraslinda Abdul Aris & All, op.cit, p:1150

1-Nooraslinda Abdul Aris & All, **Islamic Banking Products: Regulations, Issues and Challenges**, The Journal of Applied Business Research, Vol 29, no 4, The Clute Institute, USA, 2013, p: 1150.

2- للتعرف على المراحل التاريخية لتطور المنتجات المالية الإسلامية في ماليزيا أنظر:

Zakaria bin Bahari, **The Changes of Product Structure in Islamic Banking: Case Study of Malaysia**, Conference on Islamic Perspectives on Management and Finance, School of Management, Leicester University, United Kingdom, 2-3 July, 2009p: 7.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

وعلى الرغم من التنوع الذي عرفته المنتجات التمويلية الإسلامية، فإن تركيز المصارف الإسلامية الماليزية مازال منصبا على التمويل بالمداينات¹، فحجم التمويل بالديون لا يزال مرتفعا مقارنة بالأشكال الأخرى من صيغ التمويل الإسلامية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-2): مقارنة بين نسبة مساهمة المداينات والمشاركات في إجمالي التمويل

المصرفي الإسلامي للفترة: 2024-2017

شكل التمويل	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
التمويل بالمداينات %	83.3	83.1	82.1	81.4	80.0	78.8	77.1	75.7
التمويل بالمشاركات %	16.7	16.9	17.9	18.6	20.0	21.2	22.9	24.3

المصدر: بيانات تقديرية من إعداد الطالبين استنادا إلى اتجاهات عامة في تقارير المصارف الإسلامية خلال الفترة 2024-2017.

ويظهر الجدول أن التمويل بالديون (أي البيع بالثمن الآجل، المراجحة، بالإضافة إلى الإجارة) يشكل النسبة الأكبر من التمويل المصرفي الإسلامي وهي تمويلات مضمونة نوعا ما لأن ربح البنك شبه مؤكد.

وشهدت الفترة من 2017 إلى 2024 تحولا تدريجيا في هيكل التمويل المصرفي الإسلامي، تمثل في انخفاض نسبي في اعتماد البنوك الإسلامية على صيغ المداينات، مقابل نمو متزايد في استخدام صيغ المشاركات، فقد تراجع نسبة المداينات من إجمالي التمويل من 83.3% في عام 2017 إلى 75.7% في عام 2024، في حين ارتفعت نسبة المشاركات من 16.7% إلى 24.3% خلال الفترة نفسها، ويعكس هذا التغير اتجاهها بطيئا لكنه ملحوظا نحو تقليص الفجوة بين الصيغ التمويلية، والاقتراب من تحقيق التوازن بين الأدوات التي تضمن أرباحا محددة (كالمداينات) وتلك التي تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر (كالمشاركات)، ويمكن تفسير هذا التحول بعدة عوامل، من أبرزها تنامي الوعي بأهمية التمويل القائم على الشراكة، إلى جانب تحسن الإطار التنظيمي الذي يدعم هذا النوع من التمويل، ومع ذلك، فإن استمرار هيمنة المداينات يشير إلى وجود تحديات هيكلية وتشغيلية لا تزال تعوق التوسع في المشاركات، مثل ارتفاع درجة المخاطرة، وصعوبة الرقابة والإدارة، وغياب الأدوات الكفيلة بحماية

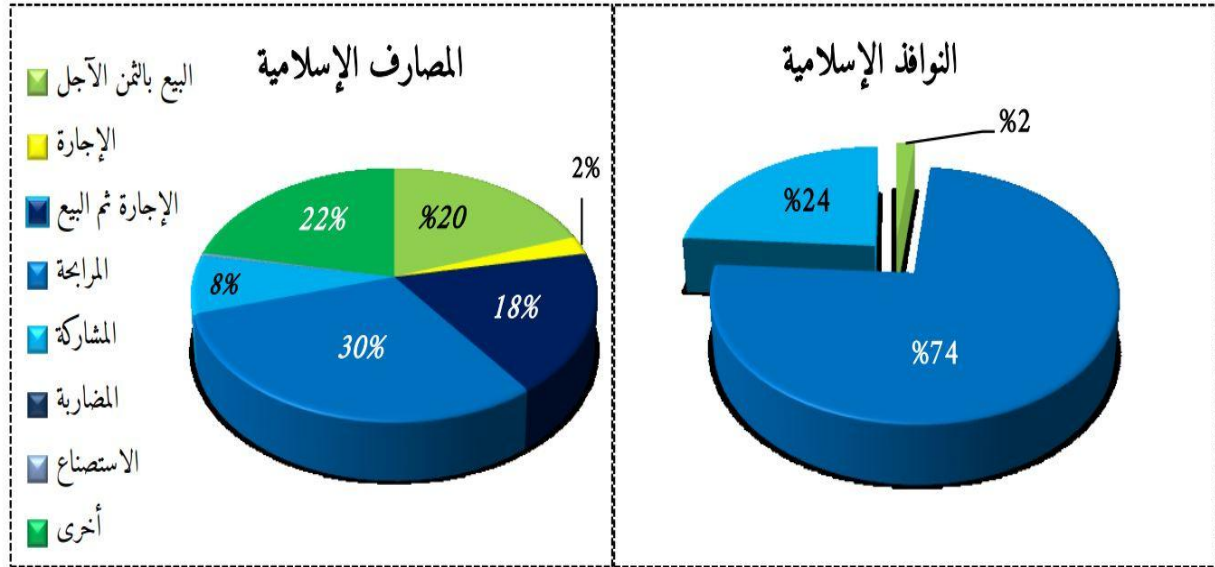
1- Nooraslinda Abdul Aris & op.cit , p: 1150.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

حقوق الأطراف وعليه، فإن تعزيز الدور المستقبلي لصيغ المشاركات يتطلب معالجة هذه التحديات من خلال تطوير البنية القانونية، وتعزيز الكفاءة المؤسسية، وتحفيز الابتكار في تصميم المنتجات المالية الإسلامية، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): نسبة مساهمة آليات التمويل الإسلامي في النظام المصرفي

الإسلامي الماليزي لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

كما هو مبين في الشكل رقم (2-2) المنتج التمويلي الأكثر انتشارا في المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية هو المراجعة يليها البيع بالثمن الآجل (البيع المؤجل السداد) بالنسبة للمصارف الإسلامية، في حين تشكل المشاركة نسبة 24% في النوافذ الإسلامية.

ويتضح من خلال ما سبق أن صيغ الاستثمار القائمة على المضاربة والمشاركة نادرة الاستخدام في المصارف الإسلامية، وذلك لأنها تتطلب مقومات عديدة يجب توافرها في العملاء كالصدق والإخلاص والأمانة في العمل وحسن الإدارة والإفصاح والشفافية والحرص على تنمية الأرباح وغيرها من الصفات الأخلاقية التي أصبح عدم توافرها لدى غالبية العملاء يشكل عائقا هاما من عوائق الاستثمار الحقيقي في المصارف الإسلامية.

وفي ذلك أكد همايون و بريسلي Humayon & Presley أن عدم الانتشار الواسع لعقود المشاركات يرجع لكونها معرضة بطبيعتها لمشاكل الوكالة مما يتطلب مزيدا من الوضوح والشفافية للعمل بكفاءة¹.

والدور المقيد للمساهمين في الإدارة، وتمويل أسهم رأس المال لا يلائم تمويل المشاريع قصيرة الأجل (لأنه قد ينتج مشكلة السيولة) كما أن كلا من المشاركة والمضاربة تنفذ من طرف البنك الذي يتولى إدارة المشروع فعلى سبيل المثال في حسابات الاستثمار، يلعب البنك دور رب المال وليس المضارب، لأنه يأخذ بعين الاعتبار المخاطر العالية في حال كونه مضاربا².

إن هذا الواقع جعل الاستثمار من خلال المصارف الإسلامية يقتصر فقط على الأساليب التي تضمن هامشا محددًا من الربح وهو ما يتوفر في صيغة بيع المراجحة للآمر بالشراء والخدمات مثل الرسوم والضمانات للحفاظ على درجة من السيولة ومخاطر منخفضة، والتقليل من صيغ التمويل الاستثماري التي تعتمد على المخاطرة والتشارك في الربح والخسارة.

المطلب الثالث: الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي

تتمتع المصارف الإسلامية بمكانة مهمة في النظام المصرفي وساعدها على ذلك وجود مجموعة من المؤسسات الداعمة له.

وحققت المصارف الإسلامية في ماليزيا نموا جيدا في حجم الودائع، واجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22%، وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه مع نهاية 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع المصارف الإسلامية والتي قدرت بـ 20%.

مع نهاية مارس عام 2013 وصلت أصول المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى حوالي 400 بليون رينغيت ماليزي، مقارنة بحوالي 132 بليون رينغيت عام 2006 قدرها حوالي 2.3% وبمعدل نمو يقدر بحوالي 20% سنويا³.

1-Humayon A. Dar & John R. Presley, **Lack Of Profit Sharing In Islamic banking: Management And Control Imbalance**, International Journal of Islamic Financial Services, Vol 2,no 2, Malaysia, 2000, p: 12.

2-Zakaria bin Bahari, op.cit, p: 8.

3- عبد الله المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، ع: 35، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد

الرياض، السعودية، 1436 هـ، ص: 37.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

من الأداء النسبي للنظام المصرفي كما في نهاية عام 2015 فإن حصة التوزيع أيضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية للبنوك الإسلامية والتقليدية 2206 فرعاً، وقد حفز وجود البنوك الإسلامية أيضا جهود مؤسسات الوساطة المالية غير المعرفية مثل المؤسسات المالية للتنمية ومؤسسات الادخار ومؤسسات القروض السكنية إلى استحداث الخطط والأدوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء¹.

الجدول رقم (2-3): يوضح مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل 2017 -

2024

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أصول المصارف الإسلامية / مجموع أصول المصرفي	32.8	33.8	35.2	36.4	38.0	40.0	42.2	44.1
التمويل المصرف الإسلامي / إجمالي التمويل المصرفي	35.6	36.3	37.5	38.1	38.7	40.0	42.0	37.7
معدل رأس المال المرجح بالمخاطر	15.6	16.2	15.8	15.5	15.7	16.1	16.4	16.8

Source: Bank Negara Malaysia, annual reports (2017-2023).

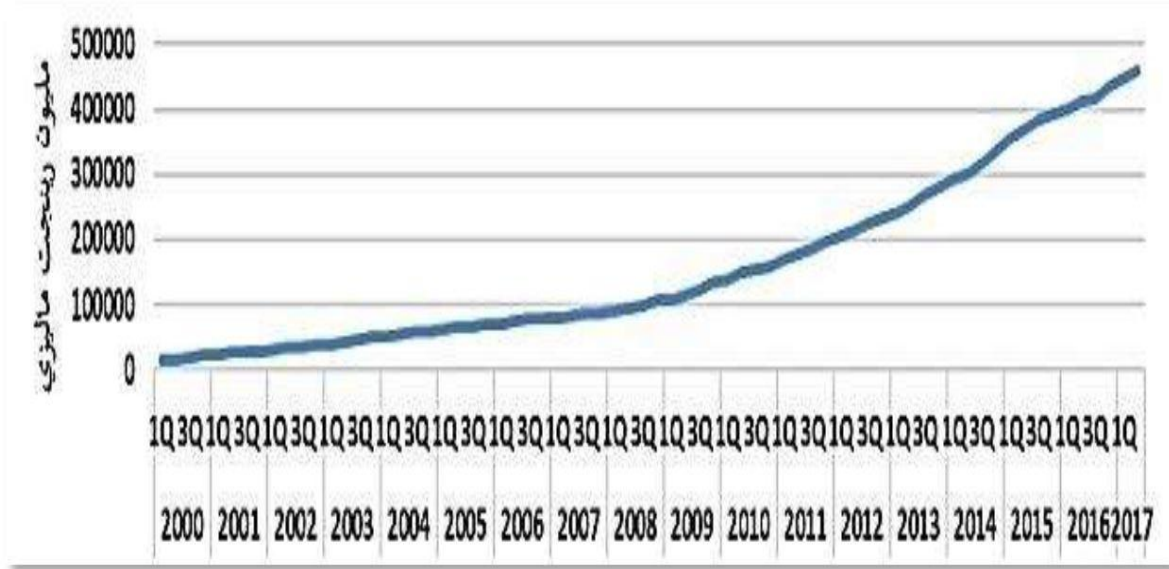
تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2-3) إلى نمو ملحوظ ومستدام في مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل المصرفي خلال الفترة من 2017 حتى 2024، فقد ارتفعت نسبة أصول المصارف الإسلامية من 32.8% في 2017 إلى 44.1% في 2024، ما يعكس توسعاً واضحاً في دور هذه المصارف داخل القطاع المالي. كما شهد التمويل المصرفي الإسلامي زيادة من 35.6% إلى 42.0% خلال الفترة نفسها، مع تراجع طفيف إلى 37.7% في 2024، مما قد يدل على بعض التقلبات أو التحديات في العام الأخير. أما معدل رأس المال المرجح بالمخاطر، فقد حافظ على مستوى مرتفع وثابت نسبياً بين 15.5% و 16.8%، ما يعكس متانة مالية قوية وقدرة على مواجهة المخاطر المصرفية. يعكس هذا الأداء القوي نجاح السياسات التنظيمية الداعمة للقطاع الإسلامي الماليزي وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، مما يعزز من مكانة المصارف الإسلامية كركيزة أساسية في النظام المالي لماليزيا.

1- ابتسام ساعد، رابع خوني، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

يشكل التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بنسبة مهمة جدا من إجمالي التمويل الموجه للاقتصاد ويشمل كلا من التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية التي تنشط في البنوك التقليدية¹، ويوضح الشكل رقم (3-2) تطور التمويل المصرفي الماليزي خلال الفترة 2000-2017.

الشكل رقم (3-2): يبين تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2000-2017



المصدر: كمال شريط، زغلامي مريم، مرجع سبق ذكره، ص:124.

يتضح لنا من خلال الشكل أن التمويل المصرفي الإسلامي عرف ارتفاعا مستمرا خلال المدة (2000-2017). بمعدلات نمو متزايدة خلال الفترة المشار إليها، حيث كان للبرامج المسطرة لتطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا آثار بالغة في تحقيق هذه العوائد كمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه سنة 2001 وبرنامج 2006 الذي يهدف لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي، إضافة إلى مخطط القطاع المالي لسنة 2011 وآخرها اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 حيث هدفت كل هذه البرامج لزيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على أعلى حصة سوقية لها عالميا².

1- كمال شريط، زغلامي مريم، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على (PID) المملكة ماليزيا، مج:06، ع:03، مجلة الباحث الاقتصادي جامعة سكيكدة، 2018، ص:128.

2- كمال شريط، زغلامي مريم، مرجع سبق ذكره، ص:128.

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا

تكتسب تجربة ماليزيا في مجال ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة أهميتها كونها تحصل في بلد نجحت حكومته في اختيار خطط وسياسات استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المؤسسات فكانت النتيجة أن تحولت ماليزيا من اقتصاد ريفي زراعي إلى اقتصاد حضري صناعي، وتطورها من اقتصاد يعتمد على القطاعات الأولية المتمثلة في الثروات الطبيعية إلى قطب في تصدير خدمات تقنية عالية، من خلال هذا يمكن القول أن هذه التجربة مثلت حقل اختبار لحزمة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وما ترتب عن ذلك من نتائج يمكن له أن يساهم في دعم الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الإقلاع الاقتصادي وترشيد خيارات وسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في الاقتصاديات.

المطلب الأول: الهيئات المشرفة والسياسات المتبعة لتطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا

تولي ماليزيا اهتماما متزايدا بتعزيز بيئة ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الناشئة، انطلاقا من دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل، ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الحكومة الماليزية عدداً من الهيئات والمؤسسات المعنية بالإشراف على هذا القطاع، إلى جانب تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحفيز الابتكار وتيسير التمويل وتوفير البنية التحتية اللازمة لنمو المشاريع الجديدة.

أولاً: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الناشئة الماليزية

تستند استراتيجية تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا على منظومة شاملة من الهيئات

أهمها¹:

أ- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) (NSDC)

تمثل الهيئة الحكومية الرئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الناشئة وذلك بالتنسيق مع منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (Smecoup Malaysia)، ويشكل هذا المجلس فضاء للتشاور

1 -The Egyptian Banking Institute (IBI): SME, Experience In Malaysia, SMES Unit publications, Egypt, April, 2011, p13-14, disponible sur <http://ebi-ac>

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

واتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة ويمكن تلخيص أهدافه هذه الهيئة ما يلي:

✓ وضع الاستراتيجيات الشاملة لتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) في مختلف القطاعات في ماليزيا.

✓ الإشراف على كل المبادرات المرتبطة بتطوير المؤسسات الناشئة (صغيرة ومتوسطة) في ماليزيا.

✓ المراقبة الدورية لأدوار ومسؤوليات الوزارات والهيئات والأعضاء في المجلس لضمان التنفيذ الفعال لسياسات تنمية هذه المؤسسات في ماليزيا¹.

ب- منظمة المؤسسات الناشئة ماليزيا (SMS Corp-Malaysia)

قرر المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الناشئة (NSDC) سنة 2009، توحيد الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا، ضمن منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (SMS Corp- Malaysia) لتتولى هذه الأخيرة دور التنسيق المركزي وتنفيذ سياسات تطور المؤسسات الناشئة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، ويمكن تلخيص أهداف هذه الهيئة فيما يلي²:

✓ تنسيق سياسات وبرامج تطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

✓ تكوين فضاء للتشاور بين القطاع الخاص والهيئات الداعمة.

✓ إدارة البيانات ونشر للمعلومات المتعلقة بقطاع المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

✓ تنفيذ سياسات تطوير المؤسسات الناشئة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الإبداع وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية لهذه المؤسسات.

ويندرج ضمن هذه المنظمة العديد من الهيئات المتعلقة بتطوير المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، من أهمها³:

1-The Egyptian Banking Institute (IBI): op.cit, p13-14.

2- فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2017-2018، ص ص: 177-178.

3- المرجع نفسه، ص: 178.

01- وكالة التنسيق المركزية (CCA):

مكلفة بتسهيل تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

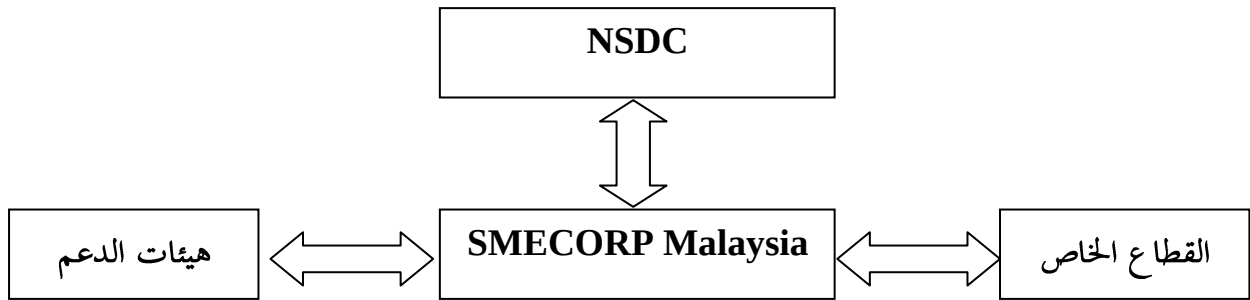
02- مركز الإحالة الموحد (ORC):

تمثل الهيئة الرئيسية لتقديم المعرفة وتعليم أفضل الممارسات التجارية لرواد الأعمال، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، كما تمثل بوابة للمعلومات المقدمة من الوزارات والوكالات والهيئات الداعمة.

03- هيئة تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة (SORA):

تهدف هذه الهيئة لتقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا في مختلف القطاعات، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة لهذه المؤسسات من أجل تحديد التدابير اللازمة لتطوير قدرتها التنافسية وتعتمد هذه الهيئة في ذلك على نموذج تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة من أجل التحسين، والذي يركز على سبعة أبعاد أساسية لتقييم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات هي: أداء الأعمال، القدرة المالية، القدرة التسييرية، القدرة الإنتاجية القدرة التكنولوجية، نظام الجودة والابتكار، ويختلف قياس هذه الأبعاد حسب اختلاف قطاعات المؤسسات الناشئة في ماليزيا¹.

الشكل رقم (2-4): يبين منظومة تطوير المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) في ماليزيا



Source: National SME Development council (NSDC): SME MASTER PI AN (2012-2020): Catalyzing Growth and Income, p113.

اعتمدت ماليزيا لتنمية اقتصادها على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، واهتمت بشكل كبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة والذي ساهم وبشكل ملحوظ في إحداث إنعاش اقتصادي دافعا بعجلة التنمية بسرعة، ولأجل تحقيق ذلك قامت بإنشاء مؤسسات وهيئات تقوم

1- التقرير السنوي Sme Corp. Malaysia Annual Report 2022 ، ص: 160.

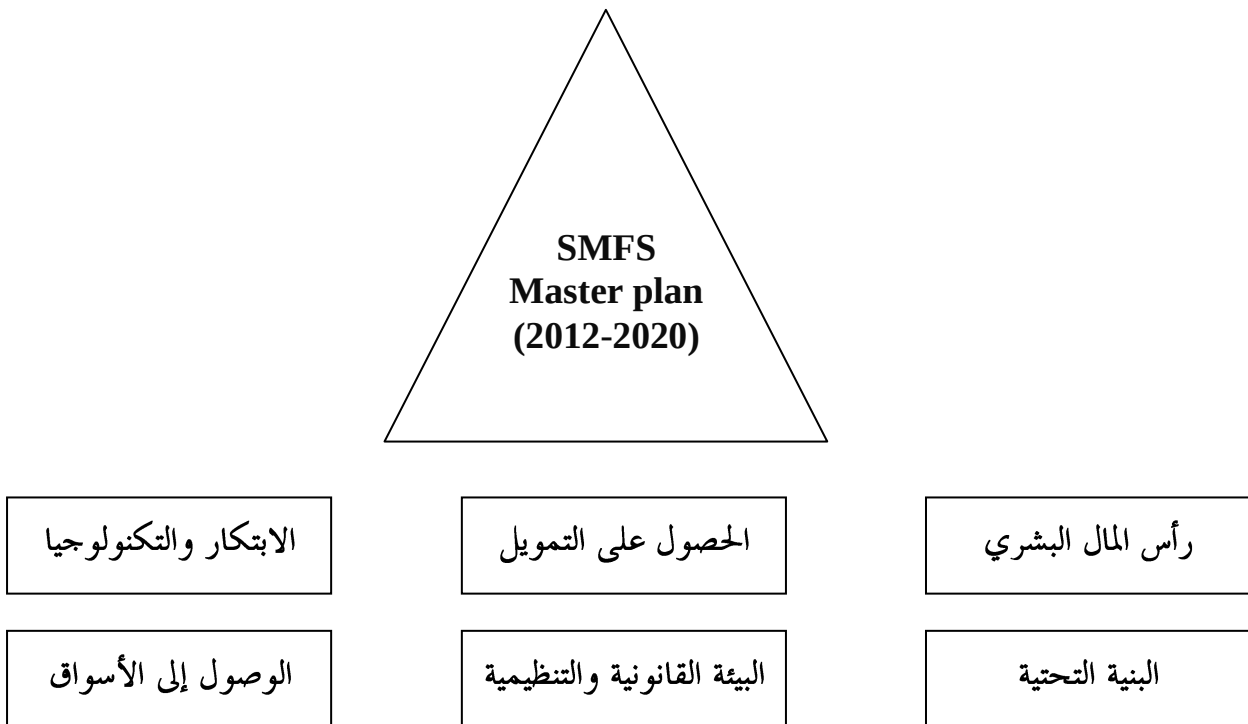
الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

على مراقبة وسير وتطوير المؤسسات الاقتصادية في ماليزيا، مثل المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC) والذي يعتبر الهيئة الحكومية الرئيسية المشرفة على هذه المؤسسات، إضافة إلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا وغيرها من الهيئات الأخرى.

ثانيا: سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا

وافق الاجتماع الثالث عشر للمجلس الوطني لتنمية المؤسسات الناشئة على إطلاق المخطط الرئيسي لها 2012-2020، والذي يحدد اتجاه سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا في ظل استراتيجية رؤية 2020، والشكل الموالي يوضح أهداف وركائز المخطط الرئيسي للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة¹، والشكل التالي يبين المخطط الرئيسي للمؤسسات الناشئة 2012-2020.

الشكل رقم (2-5): يبين المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الناشئة) (2012-2020)



Source: SME corporation Malaysia: about SME MASTER PLAN (2012-2020), disponible sur : <https://www.smeeorp.gov.my/index.bhpln/polieisies/2015-12-21-09-16-12/about-sme-masterplan> consulté le: 14/04/2025.

1- فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

من الشكل السابق يمكننا ملاحظة أن سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا تتمحور حول ستة أبعاد أساسية هي: ترقية الابتكار والتكنولوجيا، دعم الوصول إلى الأسواق، تسهيل الحصول على التمويل، تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، تنمية رأس المال البشري والبنية التحتية¹.

المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في ماليزيا مكانة هامة في اقتصاد ماليزيا تتجلى من خلال نسبتها العالية ضمن النسيج المؤسساتي للدولة والتي تفوق حدود 98.5%، وكما تظهر كذلك في قدرتها على خلق الوظائف والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة، كما نبرز أهميتها من مساهمتها في العديد من المؤشرات الاقتصادية كالقيمة المضافة، وحجم الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي.

أولا: نظرة حول تطور اقتصاد ماليزيا

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال سنة 1957، وقبل ذلك كانت تحت هيمنة الاستعمار البريطاني الذي قام بطرد السكان الأصليين، وعمل على تركيز أغلب ثروات البلاد في يد فئة قليلة من سكان ماليزيا والأجانب، وقد كان النشاط الاقتصادي الماليزي قبل الاستقلال جد محدود، إذ ارتكز على بعض الأنشطة الزراعية، كما تميزت هذه الفترة باكتشاف التصدير من طرف الاستعمار البريطاني لتتحول ماليزيا بعد ذلك إلى أحد أهم منتجي ومصدري بعض المواد².

وقد مرت مسيرة التنمية في ماليزيا التي امتدت لحوالي أربعة عقود من الزمن على مجموعة من المراحل كل مرحلة لها خصائصها ومميزاتها وتأثيرها على مستوى التطور والتقدم، إذ يقسم أغلب الباحثين مراحل التنمية هذه إلى مرحلتين مهمتين لتأثرهم بفكر محمد مهاتير رئيس الوزراء الماليزي الذي يعود له الفضل الكبير فيما وصلت له ماليزيا، وهناك من يقسمها إلى ثلاثة مراحل أساسية لارتباطها بسياسات معينة وفيما يلي أهم المراحل التي ميزت الاقتصاد الماليزي³:

1- فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

2- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مج: 23، ع: 03، مجلة جامعة بابل لعلوم الصيرفة التطبيقية، 2015، ص: 136.

3- حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، مج: 07، ع: 01، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2020، ص: 169.

1- المرحلة الأولى (1958-1970): عرفها بعض الباحثين بمرحلة إحلال الواردات، عرفت هذه الفترة مجموعة من الخطط الخماسية ولكن تعتبر الخطة الماليزية (1966-1970) أول خطة تنمية لماليزيا الموحدة وتمس كافة الأقاليم، ومن خلالها عملت الدولة على إشراك الملايو في عملية التنمية، إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، فشجعت قيام العديد من المؤسسات التعاونية والتي تخدم الفئات الفقيرة والمستضعفة من الملاويين بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا، كما عملت على حصولهم على فرص متكافئة لدخول القطاعات الحديثة كالصناعة، والتجارة، والمقاولات، لكن الفقر وعدم وجود طبقة رأسمالية ملاوية حالت دون تحقيق الدمج الاجتماعي للملاويين، وتزايدت معدلات البطالة عموما والبطالة الحضرية إلى ما يقارب 10%، الخطة التي سعت إلى تقليل نسبة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للسكان كان نجاحها غير كاف، مما أدى إلى حدوث اضطرابات واندلاع انتفاضة مناهضة للحكومة واحتجاجات كبيرة في ماليزيا سنة 1969، مما دفع بالحكومة إلى ضرورة صياغة خطة بديلة لتدارك الوضع.

02- المرحلة الثانية (1971-1985): بعد أحداث 13 ماي 1969، وظهور اختلالات عديدة على تنظيم الحياة بماليزيا عملت الحكومة على تحقيق التوافق الاجتماعي والاقتصادي في استراتيجياتها المستقبلية من خلال تجسيد المشاركة الفعلية للسكان الملاويين في الحياة الاقتصادية عوض تهميشهم وحرمانهم من أدنى شروط الحياة، لأن ذلك سيكون له أثر سلبي على السلم في الدولة، فبعد هذه الأحداث، ونظرا لضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق قامت الحكومة الماليزية بإطلاق مشروع جديد تحت اسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" هذه السياسة التي استمرت إلى غاية 1990 وتجسدت في الخطة الخماسية الثانية من (1971-1975) والخطة الخماسية الثالثة (1976-1980) والخطة الخماسية الرابعة من (1981-1985)، وقد تم تبني هذه السياسة للعمل على دعم التوجه التصديري خصوصا في الصناعات التحويلية الالكترونية والكهربائية وغيرها، وقد تميزت هذه المرحلة بـ¹:

- الاستفادة من الطفرة الحاصلة في مداخل البترول في تمويل الإنفاق العام وهي فرصة ثمينة لتطوير البنى التحتية من مطارات وموانئ ومدارس وغيرها.

1- سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، ع:01، مجلة البدر، جامعة بشار، 2011، ص:166.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

- تكريس مشاركة السكان الأصليين الملاويين في الحياة الاقتصادية.

من نتائج هذه المرحلة يمكن أن نذكر¹:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة.

- ارتفاع معدل التوسع في الاقتصاد الماليزي بمعدل 7.8% سنويا خلال الفترة (1971-1980)، فيما

تراجعت حصة الزراعة خلال نفس الفترة من 30.8% إلى 22.2% في عام 1980، وعرف قطاع

الصناعات التحويلية ارتفاعا ملحوظا من 3.9% إلى 4.5% وزادت حصة قطاع الخدمات من 41.9%

إلى 45.1%.

- تم إنشاء أول بنك إسلامي بماليزيا سنة 1983 بعد نجاح تجربة صندوق الحج.

03- المرحلة الثالثة (1986-2001): عملت ماليزيا من أجل الخروج من الأزمة التي تعرض لها

الاقتصاد الماليزي في بداية النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، على تبني سياسة محمد مهاتير التي

بدت واضحة المعالم من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المنفتحة على العالم والهادفة إلى دعم

الصناعات التصديرية، دون التخلي عن مقومات الاقتصاد الماليزي، وتحلى ذلك من خلال الخطة الماليزية

الخامسة (1986-1990) والخطة الماليزية السادسة (1991-1995) والخطة الماليزية السابعة (1996-

2000)، وقد أعطى محمد مهاتير أهمية خاصة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية

التنمية من خلال توفير مجموعة من الامتيازات التي يهدف من ورائها إلى:

- تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة.

- تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.

- مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان.

بداية من عام 1990 وبغرض تعميق الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الماليزية، ثم انتهاج

سياسة جديدة عرفت باسم "سياسة التنمية الجديدة"، التي كان بهدف من خلالها محمد مهاتير للوصول

1- عمر بن دادة، فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية رائدة وسبل استفادة

الجزائر منها، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج،

2019-2020، ص: 109.

بماليزيا إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى بحلول سنة 2020، ومضاعفة دخل الفرد الماليزي إلى 4 أضعاف مما عليه، وقد شهدت هذه الفترة زيادة الصادرات من مختلف المنتجات الصناعية خصوصا من الالكترونيات والنسيج، مما جعل الحكومة تعمل على زيادة الإنفاق على البنى التحتية والاستفادة من الطفرة الحاصلة في الاقتصاد الماليزي الذي نمت بمعدل 9.8% سنويا بداية من سنة 1990، ورغم ذلك فماليزيا لم تكن بمنأى عن الأزمة المالية التي تعرضت لها آسيا سنة 1997، ولو بنسب أقل من باقي الدول، لكن خبرتها وتجربتها في التعامل مع الأزمات جعلتها تخرج سريعا رافضة جميع المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، عكس باقي دول آسيا¹.

04- المرحلة الرابعة (2001 - 2010): والتي بدأت بين عامي (2001 - 2010) عبارة عن خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين أعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاحت أماكن كثيرة من العالم، ومن تم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي وتعتبر الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في الاقتصاد المصرفي، حيث خاضت مسيرة إنماء ناجحة لإصلاح سياستها التربوية منذ منتصف التسعينات، حيث خصصت أكثر من خمس ميزانياتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شمل القيم الأخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي.

05- المرحلة الخامسة (رؤية 2020): أصبح هدف ماليزيا الأكبر هو تحويل دولة ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020 وكان "مهاتير محمد" قد قدمها في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في فيفري 1991 وبدأ العمل المكثف بها مع بداية الألفية الجديدة وحددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وارتأى "مهاتير محمد" أن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات إذا كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي، ومن أبرزها إقامة مجتمع موحد ومتربط ويملك رؤية مشتركة، بناء مجتمع حر محصن وواثق من نفسه،

1- سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

مع إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح ومتماسك بالقيم والأخلاق النبيلة ومدين بذاته مع التأكيد على ثقافة التراحم والتكافل والعدل، وأن يكون مجتمعا علميا يتميز بدينامية عالية في التعامل مع المتغيرات ويتمتع بنظرة مستقبلية، كل ذلك لتأمين الازدهار الاقتصادي القادر على المنافسة عن طريق تفضيل دور ماليزيا في منظمة رابطة الآسيان والمنظمات الاقتصادية الموجودة في المنطقة¹.

ثانيا: الدور التنموي للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة بماليزيا

أولت الحكومة الماليزية قطاع المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا، فهي تمثل نسبة أكثر من 97% من مجموع المؤسسات الاقتصادية الماليزية خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004، الذي قام بدوره بتقديم تعريفا جديدا لهذا النوع من المؤسسات وقد سمحت هذه الإجراءات من تحسين أداء الاقتصاد الماليزي، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيما من حيث:

1- تنويع الاقتصاد الماليزي:

لحدادتها الخاصة وقدرتها على التكيف والتوغل في أي نشاط اقتصادي أصبحت المؤسسات الناشئة أحد الآليات المهمة لتنويع الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه، وقد اتخذت ماليزيا من هذا النوع من المؤسسات أحد الاستراتيجيات في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني ولخلق ديناميكية وحركية أكثر لنشاط هذه المؤسسات أعادت تعريفها بما يتوافق والسياسات المنتهجة في تلك الفترة.

2- المساهمة في التشغيل:

تعتبر البطالة أحد المشاكل التي تواجه العالم خصوصا بعد التطور التكنولوجي واللجوء إلى الأنظمة المعلوماتية، وقد سعت الدول إلى إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة، فتوجهت للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة لما لها من قدرة على خلق مناصب الشغل بنسب تفوق حتى المؤسسات العملاقة، ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي خصوصا بعد أحداث 1969، سعت الحكومة الماليزية جاهدة لإشراك السكان الملاويين في مختلف عمليات التنمية وكان لها الفضل في إدراج بعض البرامج التي تساعد في خلق مؤسسات خصوصا المصغرة منها والتي رفعت حصة الملاويين من الثروة التي

1- بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008 - 2017)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020، ص: 230.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

كان أغلبها لصالح الهنود والصينيين، وانخفض بذلك معدل البطالة سنة بعد أخرى إلى أن وصل ما معدله 3.5% سنة 2017¹، والجدول التالي يوضح توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بماليزيا.

جدول رقم (2-4): يوضح توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بماليزيا

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
م.ص.و.م	4.854.142	5.159.953	6.274.502	6.625.953	6.254.953
السنوات	2017	2018	2019	2020	
م.ص.و.م	5.159.953	6.274.502	6.625.875	6.765.018	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2012-

2020. الموقع: <https://www.pmi.org/about/annua/reports>

ما نلاحظه من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حققت قيما موجبة بداية من سنة 2012 ويعود ذلك إلى السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الماليزية لتطوير هذا النوع من المؤسسات خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتبر الهيئة الأولى على رأس هذه المؤسسات كما نلاحظ أن مساهمة هذه المؤسسات قد ارتفعت بـ 20% من سنة 2016 إلى 2020 لتبلغ ما مجموعه 10.191.243 عامل، وهذا راجع إلى الخطة العشرية التي اعتمدها ماليزيا والتي ضمنت لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالفرد الماليزي، والسماح له بالمشاركة في الحياة الاقتصادية من خلال برامج الدعم المختلفة، في ظل مخطط (2012-2020) والذي جاء في محوره الثالث ضرورة تعزيز دعم الموارد البشرية تكثيف برامج التدريس المتعلقة بالمهارات المتخصصة، دعم انضمام الكفاءات إلى المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة وغيرها².

1- أحمد بن السليط، عمر بن دادة، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية، مج: 09، ع: 02، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، جامعة سيدي بلعباس، 2022، ص: 23.

2- أحمد بن السليط، عمر بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

3- المساهمة في القيمة المضافة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية بنسب تفوق مساهمة المؤسسات الأخرى، وهو ما يجعلها أحد الحلول الناجعة لمحاربة الفقر وتطوير الاقتصاد الماليزي.

جدول رقم (2-5): يوضح مساهمة المؤسسات ص.و.م الماليزية في القيمة المضافة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة م.ص.ن.و.م	245.6	261	363.4	386.6	405.5

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2012-2016

الموقع: <https://www.pmi.org/about/annua/reports>

من الجدول أعلاه يبدو وبشكل واضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة تساهم بنسب جد عالية في القيمة المضافة وهي في منحى تصاعدي سنة تلو الأخرى، حيث ارتفعت مساهمتها من 245.6 بليون رينغيت سنة 2012 إلى 405.5 مليون رينغيت سنة 2016، وهذا يعود إلى ما حققته هذه المؤسسات من أرباح واستقطاب المزيد من اليد العاملة التنويع في الإنتاج الناجم عن التسهيلات الحكومية المقدمة لهذا النوع من المؤسسات من أجل نموها واستمرارها في نشاطاتها، كتحسين جودة الخدمات الحكومية، تسهيل التسجيل، وتقديم التراخيص للمؤسسات، مراجعة قوانين الإفلاس لمنح المقاولين فرصة ثانية، وهذا ما جاء في المحور الخامس من المخطط (2012-2020) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في ماليزيا إعداد برنامج تمويل المشاريع الناشئة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والذي يقوم بتقديم مساعدة مالية تقدر بـ 2% من معدل أرباح البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة، إضافة إلى المحور الأول والذي نص على تشجيع الإبداع الشامل، وضمان الموائمة التجارية للبحوث التقنية واحتياجات الصناعة¹.

1- ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص: 204.

4- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في هذا المؤشر بنسب متفاوتة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): يوضح مساهمة م.ص.و.م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي لم.ص.و.م	32.7	33.5	35.9	36.3	32.7
السنوات	2017	2018	2019	2020	
الناتج المحلي لم.ص.و.م	33.5	35.9	36.3	36.3	

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2016-2012

الموقع: <https://www.pmi.org/about/annua/reports>

من معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في الناتج الداخلي الإجمالي، وهذه المساهمة تراوحت ما بين 32.7% و 36.6%، وتم تسجيل أصغر قيمة لها سنة 2012 و 2016، وهذا راجع إلى جهود الحكومة الماليزية المتواصلة لدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال برامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة كبرنامج (GOEX) لدعم تدويل هذه الأخيرة، وضع سياسة محددة للمشتريات الحكومية لمنتجات هذه المؤسسات، وتشجيع مشتريات الشركات متعددة الجنسيات لمنتجات المؤسسات الناشئة إضافة إلى تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى الأسواق الدولية من خلال إلغاء المعوقات التنظيمية وتوفير البنية التحتية التجميعية، وادماج القطاع غير الرسمي، تنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج لصالح المؤسسات الناشئة¹.

في قراءة للتقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة الماليزية تمثل هذه الأخيرة ما نسبته أكثر من 97% من مجموع المؤسسات الاقتصادية الماليزية، حيث تساهم هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في توفير مناصب الشغل، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها المعتبرة في القيمة المضافة².

1- أحمد بن السليط، عمر بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

2- ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة ببرامج تتوافق مع الشريعة الإسلامية

أقامت الحكومة الماليزية مجموعة من البرامج التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما شجع المؤسسات الناشئة اللجوء لها.

أولاً: البرامج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل المؤسسات الناشئة

لقد خصت ماليزيا قطاع المؤسسات الناشئة مجموعة من البرامج المتوالية لتطوير نشاطها خصوصاً بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير هذا النوع من المؤسسات سنة 2004، ولتوفير نوع من الرضا لدى عموم الجمهور خصوصاً من المسلمين الذين يشكلون الأغلبية المطلقة، قامت الحكومة الماليزية بإطلاق مجموعة من البرامج الهادفة لتطوير هذه المؤسسات، والتي تأخذ الخصائص العقائدية لهؤلاء بعين الاعتبار، وفيما يلي أهم البرامج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

1- برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

بداية من سنة 2012 وبتبنيها الخطة (2012-2020) أدرجت الحكومة الماليزية برنامج جديد عرف باسم "تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية" وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تقديم المساعدة المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم خلاله تقديم ما نسبته 2% من معدل أرباح البنوك والمؤسسات المالية المشاركة¹، وهي:

- Affin Islamic Bank Berhad
- Alliance Islamic Bank Berhad
- AmBank Islamic Berhad
- Bank Islam Malaysia Berhad
- Banque Kerjasama Rakyat Malaisie Berhad
- Bank Muamalat Malaysia Berhad
- CIMB Islamic Bank Berhad
- Hong Leong Islamic Bank Berhad
- Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad
- Maybank Islamic Berhad
- Public Islamic Bank Berhad
- RHB Islamic Bank Berhad
- HSBC Amanah Malaysia Berhad

1- Bank Negara Malaysia: rapport annuel, p:8.

وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الماليزية بتدعيم هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 2 مليار رينغيت من ميزانية 2012 وتدعيمها بـ 1 مليار رينغيت من ميزانية 2016 سارية المفعول إلى غاية 31 ديسمبر 2017، وقد بلغ حجم التمويل في إطار هذا المخطط 65 مليار رينغيت في جميع القطاعات الاقتصادية¹.

2- برنامج التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار:

بداية من سنة 2015، أعلنت الحكومة الماليزية عن برنامج جديد لتطوير هذا النوع من المؤسسات عرف باسم "التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار" حيث قامت بدعم حساب الاستثمار بتخصيص مبلغ 150 مليون رينغيت من ميزانية 2015 كدفعة أولى لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الإطار سيقوم صندوق حج ماليزيا بتخصيص مبلغ 200 مليون رينغيت لبنك إسلام لتدعيم حساب الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية².

3- البرامج الهادفة لمحاربة الفقر والبطالة في المجتمع الماليزي:

عمل كل من تداول على صناعة القرار بماليزيا على محاربة الفقر والجهل المتفشي في أوساط السكان الأصليين بماليزيا، وقاموا على إثر ذلك بإدماج هذه الفئة في الحياة الاقتصادية وخصوها ببرامج تتلاءم مع خصوصيتها الاجتماعية والعقائدية، ومن بين هذه البرامج نذكر:

أ- برنامج أمانة الأسهم: وهو برنامج تمويلي يقدم قروض بدون فوائد بفترة سماح تصل إلى 04 سنوات، ويتيح هذا البرنامج للأسر الماوية باستثمار جزء من هذه القروض.

ب- برنامج اختيار أمانة ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضا للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشاريع الفقراء في مجال المشاريع الصغيرة³.

1- Financial Stability and Payment Systems Report, Malaysia, p:60.

2- ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

3- بلال محمد، أبو مد الله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة، ع: 03، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص ص: 119-120.

ج- مؤسسات الزكاة بالولايات الماليزية:

مباشرة بعد الاستقلال سنة 1957 أين كانت عملية جمع الزكاة تتم بطرق غير رسمية، قامت الحكومة الماليزية باستحداث مؤسسات الزكاة في كل ولاية، وكانت بداية التسعينات مرحلة جديدة لخصخصة الزكاة ففي سنة 1990 أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية بركاء كوالالمبور شركة سماها "مجلس التقوى"، وعهد إليها أمر تحصيل الزكاة فقط بينما عملية الصرف على المستحقين فبقيت بيد بيت المال. بمجلس الشؤون الإسلامية بهذه الولاية¹.

فمؤسسات الزكاة التي تم استحداثها على مستوى الولايات الماليزية التي تملك حرية التصرف في إعداد القوانين التي تراها مناسبة، تتولى مهام استثمار أموال الزكاة والأوقاف وتعمل على تمويل المشاريع الناشئة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، تساهم وبشدة في تطوير نشاط المشاريع الناشئة الماليزية، وخير مثال على ذلك مؤسسة الزكاة في ولاية سيلانجور التي تتولى مجموعة من المهام والخدمات المتمثلة في²:

- المساعدة بتقديم رأس المال: تقوم مؤسسة الزكاة بتقديم رأس المال لإنشاء مجموعة من المشاريع الناشئة الاستثمارية سواء كانت فردية أو جماعية والتي كانت تهدف إلى تقليل عدد الفقراء وتنمية الثروة الإنسانية حيث تقوم بمنح مساعدات مالية تتراوح بين 500 و 5000 رينغيت ماليزي للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة، وتمنح كذلك مساعدات مالية تتراوح بين 5000 و 50.000 مليون رينغيت للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة، والمؤسسة لا تمنح المساعدات إلا بعد إجراء تحقيقات ميدانية للتعرف على كل مستحق وقدرته على العمل والتعلم، وبعد ذلك تمنح المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط السابقة دورات تدريبية لتنمية قدراتهم على الاستثمار والإبداع على الأقل للمحافظة على رأس المال الممنوح لهم، وتحقيق الأرباح.

1- عبد العزيز خنفوسي، المؤسسات الزكوية كآلية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية -مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور نموذجاً-، ع:04، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2013، ص:138.

2- عزمان عبد الرحمان سليمان، جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا -ولاية سيلانجور نموذجاً-، أطروحة دكتوراه الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2010، ص:125.

- تقديم ورشات التدريس والمهارات: لتدريب الراغبين في إقامة مشاريع ناشئة وغيرها تقوم مؤسسة الزكاة سيلانجور بإنشاء مجموعة من الورشات من أجل تدريب الأفراد على العمل قبل إدماجهم في المشاريع.

- إقامة مشاريع اقتصادية جماعية: تساهم مؤسسة الزكاة بإنشاء مشاريع تحتاج إلى التكافل الجماعي وقد لاقى هذا البرنامج صدى واسع وإقبال كبير من قبل الراغبين في إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية¹.

4- مؤسسة الأوقاف الماليزية:

لقد وضع المسؤولون عن الأوقاف النقدية بالولايات الماليزية خطة واضحة المعالم لاستثمار أموال الوقف وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة، وقد قامت سنة 1996 بإنشاء هيئة تتولى عملية تطوير الشركات اعتمادا على المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة².

لقد خصت ماليزيا قطاع المؤسسات الناشئة بمجموعة من البرامج الهادفة والتي تأخذ الخصائص العقائدية والتي تتماشى والشرعية الإسلامية تلبية الرضا لدى عموم الجمهور خصوصا من المسلمين الذين يشكلون الأغلبية المطلقة في المجتمع الماليزي، ولعل أهم هذه البرامج برنامج التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار، البرامج الهادفة لمحاربة الفقر والبطالة في المجتمع الماليزي وغيرها من البرامج الهادفة.

ثانيا: أسباب تفضيل المؤسسات الناشئة للمصارف المالية الإسلامية بماليزيا

تتباين وتعدد أسباب إقبال وزيادة تفضيل أصحاب المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة للمالية الإسلامية لعدد من الأسباب، نذكر منها³:

1- خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص تجعلها تستقطب العديد من المستثمرين وخصوصا أصحاب المشاريع الناشئة، فالمالية الإسلامية هي مالية أخلاقية تحظر أي أنشطة اقتصادية لا

1- بنك ماليزيا المركزي، التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بسيلانجور، 2009 على الموقع: <http://www.bnm.gov.m>

2- عمر بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

3- خديجة عرقوب، إيمان بن محمد، البنوك الإسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنك إسلام ماليزيا، مج: 03، عدد خاص، مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، أبريل 2020، ص: 50.

الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في دعم المؤسسات الناشئة

تتوافق مع المعايير الأخلاقية وذلك تماشيا مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو لذلك، كما تحرم كل ما فيه مضرة للطرفين المتعاملين في العملية التمويلية.

2- التمويل المتنوع:

تقدم المصارف الإسلامية حلولاً تمويلية للعديد من القطاعات من بينها قطاع المؤسسات الناشئة من خلال مجموعة من الأدوات تتوزع ما بين أدوات المشاركات، أدوات المفاوضات، أدوات التكافل والتضامن وذلك لمختلف الكيانات، وهذا ما استقطب العديد من المتعاملين وأصحاب المؤسسات الناشئة.

3- الالتزام الديني:

تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد عن 50 مليون تقريبا من البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتجنب المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية، وعلى هذا النحو يزداد الطلب على قطاع المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة لتجربة ماليزيا وإمكانية تطبيقها في الجزائر

تشير التجربة الماليزية اهتمامًا واسعًا لدى صانعي القرار والباحثين في البلدان النامية، ومن بينها الجزائر، التي تمتلك إمكانيات اقتصادية وبشرية واعدة، لكنها لا تزال تواجه صعوبات هيكلية تعيق تحقيق التنمية المنشودة. ومن هنا تبرز أهمية إجراء دراسة مقارنة بين التجربتين الماليزية والجزائرية، بهدف استكشاف أوجه الشبه والاختلاف، وتحديد مدى إمكانية استفادة الجزائر من مقومات النجاح الماليزي في وضع نموذج تنموي ملائم للواقع المحلي.

المطلب الأول: ملامح تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة

تُعد ماليزيا من أبرز الدول التي نجحت في تطوير نظام تمويل إسلامي متكامل للمؤسسات الناشئة، وقد قدمت العديد من الابتكارات والإجراءات التي دعمت هذا القطاع. وفي هذا المطلب، سنعرض ملامح تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة.

1- الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل الإسلامي في ماليزيا:

تمكنت ماليزيا من وضع إطار تشريعي وتنظيمي محكم للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم تأسيس "البنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia)" ليقوم بدور رئيسي في تنظيم القطاع المصرفي الإسلامي، كما تم إصدار قوانين تتعلق بالصكوك الإسلامية، وهو ما جعل ماليزيا واحدة من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

2- دور الحوكمة الشرعية في التمويل الإسلامي:

تُعتبر الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أحد أركان النظام المالي الإسلامي في ماليزيا. تُشرف المجالس الشرعية على ضمان توافق المنتجات والخدمات مع الشريعة الإسلامية. تساهم هذه الحوكمة في تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في النظام المالي، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتوفير التمويل للمؤسسات الناشئة².

1- بن قايد الشيخ محمد، الإطار التشريعي للتمويل الإسلامي في ماليزيا، مج:05، ع:02، مجلة البحوث المالية الإسلامية، 2019، ص:45-47.

2- محمد بن أحمد جناشال الشحري، دور الحوكمة الشرعية في تطوير التمويل الإسلامي في ماليزيا، مج:07، ع:01، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ماي 2018، ص:50-55.

3- ابتكار الأدوات المالية الإسلامية:

أطلقت ماليزيا العديد من الأدوات المالية المبتكرة مثل الصكوك الإسلامية (Sukuk) ، وهي عبارة عن أوراق مالية تستخدم لجمع الأموال لتمويل مشاريع، ويُعد ذلك أحد أبرز الحلول التي دعمت المؤسسات الناشئة. تسهم هذه الأدوات في جذب المستثمرين، بما فيهم الأفراد والمستثمرين المؤسساتيين، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة¹.

الصكوك الإسلامية تُعد من أهم الأدوات المالية التي لعبت دوراً محورياً في تمويل المشاريع، وخاصة المؤسسات الناشئة، فيما يلي أهم التفاصيل حول هذه الأدوات وكيفية استخدامها في التمويل الإسلامي:

فالصكوك هي أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تمثل ملكية جزئية في مشروع معين أو أصول معينة، الصكوك توفر للمستثمرين الفرصة للحصول على عائد من خلال استثمارات تتوافق مع الشريعة، ويُعتبر الصك بمثابة حصة ملكية في أصول مالية أو مشروعات اقتصادية².

• أنواع الصكوك : هناك عدة أنواع من الصكوك التي تستخدم في تمويل المشاريع الناشئة، مثل:

- ✓ صكوك الإجارة: حيث يتم تأجير الأصول للمستثمرين مقابل عوائد مضمونة.
- ✓ صكوك المضاربة: حيث يقوم المستثمرون بتمويل مشروع مقابل حصة من الأرباح.
- ✓ صكوك الاستصناع: تستخدم لتمويل المشاريع الهندسية والمصانع.

4- دور الحكومة في دعم التمويل للمؤسسات الناشئة

ماليزيا قامت بتطوير سياسات داعمة للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من المبادرات الحكومية. هذه المبادرات ساعدت في توفير بيئة مثالية للتمويل الإسلامي عبر تقديم دعم مادي واستشاري للمشاريع الناشئة. دعونا نستعرض أهم هذه المبادرات:

1- جمال يوسف، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الناشئة في ماليزيا، مج:09، ع:01، مجلة البحوث المالية الإسلامية، الجزائر، 2020، ص ص:56-58.

2- محي الدين عبد الله، إصدار الصكوك الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة في ماليزيا، مج: 07، ع:02، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، 2021، ص ص: 30-32.

أ. صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME Corp Malaysia):

- ✓ تم تأسيس هذا الصندوق الحكومي لتقديم التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الفئة التي تعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في ماليزيا.
- ✓ يقوم الصندوق بتوفير تمويل ميسر للمشروعات الناشئة ويشمل التمويل الإسلامي مثل التمويل الإسلامي القائم على المضاربة والمشاركة في الأرباح.
- ✓ يتعاون الصندوق مع المؤسسات المالية الإسلامية لتقديم قروض ميسرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يساعد في تشجيع الشباب الماليزي على بدء أعمالهم الخاصة¹.

ب. برنامج تمويل المشاريع الإسلامية (Islamic Financing Schemes):

- ✓ الحكومة الماليزية تقدم برامج تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تشمل الخيارات التمويلية المراجحة والمضاربة والإجارة.
- ✓ هذه البرامج تمنح المؤسسات الناشئة الفرصة للوصول إلى التمويل دون الخوف من الفوائد الربوية، الأمر الذي يعزز من جذب الشركات الناشئة للاستفادة من هذه القروض.
- ج. الحوافز الضريبية ودعم المشاريع المبتكرة:
 - ✓ تقدم الحكومة حوافز ضريبية للمستثمرين في القطاع المالي الإسلامي، وهو ما يزيد من تدفق الاستثمارات إلى المشاريع الناشئة.
 - ✓ بالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة المشاريع التي تساهم في الابتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة عبر منح وقروض ميسرة.

د. الشراكة بين القطاع العام والخاص:

- تمثل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص إحدى الركائز الأساسية لدعم المؤسسات الناشئة، حيث توفر الحكومة بيئة تنظيمية محكمة تعزز من العمل المشترك مع القطاع الخاص لدعم الابتكار والنمو².

1- عبد الله فاطمة، سياسات الحكومة الماليزية في دعم التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة، مج:05، ع:03، مجلة الاقتصاد الدولي، الجزائر، 2020، ص:64.

2- محمود أحمد، نموذج الشراكة والمشاركة في التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة في ماليزيا، ع:03، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، 2020، ص:46.

5- التعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي:

تُعنى ماليزيا بتطوير الكوادر البشرية المتخصصة في التمويل الإسلامي، حيث يتم تقديم برامج تعليمية وبرامج تدريبية من خلال مؤسسات أكاديمية مثل "INCEIF" المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي)، هذه البرامج تساهم في بناء جيل من الخبراء في التمويل الإسلامي الذين يديرون المشاريع الناشئة بكفاءة¹.

6- دور التمويل الإسلامي في تعزيز الاستدامة الاجتماعية:

أصبحت ماليزيا من الدول الرائدة في دمج التمويل الإسلامي مع مفاهيم التنمية المستدامة. حيث يتم تمويل المشاريع الاجتماعية ذات الأثر الإيجابي على المجتمع من خلال أدوات مثل "الزكاة"، و"الصدقات"، بالإضافة إلى التمويل من خلال "الصكوك الاجتماعية"، هذه المبادرات تدعم المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاجتماعية.

7- الاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية (Fintech):

في السنوات الأخيرة، بدأت ماليزيا في استثمار التكنولوجيا المالية (Fintech) لتطوير حلول تمويل إسلامي مبتكرة، تم إطلاق العديد من المنصات الرقمية التي تتيح للمستثمرين والمشاريع الناشئة الحصول على التمويل الإسلامي بسهولة عبر الإنترنت.

وقد أشار الباحث عبد المجيد بن عبد الله الشرقي إلى أن: "النظام المالي الإسلامي في ماليزيا مكن من تقليص فجوة التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والناشئة من خلال أدوات تشاركية عادلة وفعالة"².

المطلب الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

على الرغم من أهمية التمويل الإسلامي كأداة فعالة لدعم المؤسسات الناشئة وتعزيز الاقتصاد، فإن هذا القطاع في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال مثل ماليزيا. في هذا الشرح، سوف نتناول واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات والفرص، بالإضافة إلى مقارنة سريعة مع تجربة ماليزيا.

1- عماد مروة، التعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي في ماليزيا، مج:04، ع:02، مجلة الأكاديميين المالية، 2021، ص:23.

2- عبد المجيد بن عبد الله الشرقي، التمويل الإسلامي ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة ماليزيا، ع:14، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2020، ص:112.

1- الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل الإسلامي في الجزائر

التمويل الإسلامي في الجزائر بدأ يظهر ببطء في العقدين الأخيرين، إلا أن الإطار التشريعي والتنظيمي لم يكن متكاملًا في البداية، على الرغم من وجود إرادة سياسية لدعم القطاع المالي الإسلامي، إلا أن الجزائر لم تتمكن من تطوير بنية تحتية قوية مثل تلك التي في ماليزيا.

أ. التشريعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي

- تم إنشاء البنك الإسلامي الجزائري (Banque Islamique d'Algérie) في 2008، وكان خطوة أولى نحو دمج التمويل الإسلامي في النظام المالي الجزائري. إلا أن البنية التشريعية لم تكن متكاملة بعد.
- في عام 2011، أصدر البنك المركزي الجزائري قانونًا يسمح للبنوك بتقديم منتجات مالية إسلامية مثل المراجعة والإجارة، لكنه لم يكن يُوفر قاعدة قانونية شاملة للنظام المالي الإسلامي كما هو الحال في ماليزيا¹.

ب. المعوقات التشريعية والتنظيمية:

- على الرغم من السماح للبنوك بتقديم خدمات تمويل إسلامي، إلا أن التنظيمات الخاصة بالرقابة على هذه المنتجات كانت غامضة إلى حد ما.
- نقص تشريعات واضحة تخص الصكوك الإسلامية، وهي أداة رئيسية تم استخدامها في تمويل المشاريع في دول مثل ماليزيا، مما يجعل من الصعب تطبيقها بشكل فعال في الجزائر.

2- المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر:

بينما ظهرت بعض المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر، إلا أن استخدامها لا يزال محدودًا مقارنة بالدول التي لديها قطاع تمويل إسلامي متطور مثل ماليزيا.

أ. مراجعة وإجارة:

تقتصر المنتجات المالية الإسلامية المتاحة بشكل رئيسي على المراجعة التمويل لشراء السلع مع إضافة هامش ربح و الإجارة (التأجير مع خيار التمليك)، تعتبر هذه المنتجات هي الأكثر شيوعًا، لكنها لا تمثل جميع خيارات التمويل الإسلامي المتاحة في الأسواق المتقدمة².

1- فهيمة بوزار، الإطار التشريعي للتمويل في الجزائر- دراسة تحليلية، مج:14، ع: 01، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، ص:26.

2- بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:38.

ب. تقليص استخدام أدوات مبتكرة مثل الصكوك: الصكوك الإسلامية لم تحظَ بشعبية كبيرة في الجزائر، إذ لم تُستخدم كأداة لتمويل المشاريع الكبرى، مما حدّ من إمكانيات التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الناشئة.

3- دور البنوك الجزائرية في التمويل الإسلامي:

البنوك الجزائرية كانت بطبيعة الحال مترددة في تبني التمويل الإسلامي بشكل واسع النطاق بسبب عدم وضوح السياسات الخاصة بالتمويل الإسلامي وبسبب غياب الكوادر المؤهلة لإدارة المنتجات المالية الإسلامية.

- في الجزائر، توجد بعض البنوك التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي مثل البنك الإسلامي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، لكن الخدمات لا تزال تقتصر على بعض المناطق أو الشرائح المالية.
- وفقاً للتقارير، تقتصر استثمارات البنوك الإسلامية على بعض الأدوات التقليدية مثل المراجعة، مما يحد من القدرة على تمويل المشاريع الناشئة والتوسع في تقديم حلول مبتكرة.

المطلب الثالث: إمكانية تطبيق التجربة الماليزية في الجزائر

تُعد تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي نموذجاً رائداً يمكن للجزائر الاستفادة منه بشكل كبير، خاصة في دعم المؤسسات الناشئة. تتميز ماليزيا بوجود بنية تحتية قانونية وتنظيمية متطورة في مجال التمويل الإسلامي، مما يجعلها مرجعاً مهماً للدول الساعية لتطوير هذا القطاع.

1- الإطار القانوني والتنظيمي:

تُعد تجربة ماليزيا في تطبيق التمويل الإسلامي ناجحة بفضل وجود إطار قانوني وتنظيمي قوي يدعم هذه الصناعة. يعتمد هذا الإطار على قوانين خاصة للبنوك الإسلامية، مثل "قانون المؤسسات المالية الإسلامية (IFSA)"، الذي ينظم أنشطة التمويل الإسلامي ويشمل بنوداً تتعلق بالرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية، مثل "البنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia)"¹.

1- محسن عواطف، تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والصغيرة في الجزائر: دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2006-2017، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020، ص: 52.

- إمكانية التطبيق في الجزائر: الجزائر بدأت في تطوير الإطار القانوني لتمويل المؤسسات الإسلامية منذ إصدار قانون 2020 الذي يسمح للبنوك الإسلامية بالعمل في الجزائر. ومع ذلك، يحتاج هذا الإطار إلى مزيد من التطوير ليشمل منتجات مالية متنوعة تدعم المؤسسات الناشئة، مثل المشاركة والمضاربة.

2- المنتجات المالية الإسلامية المناسبة للمؤسسات الناشئة:

تتميز ماليزيا بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية الإسلامية مثل:

- المشاركة: حيث يتم تمويل المشروع من قبل عدة أطراف ويتقاسمون الأرباح والخسائر.
 - المضاربة: يساهم فيها أحد الأطراف برأس المال ويقوم الطرف الآخر بإدارة المشروع مقابل مشاركة الأرباح.
 - الصكوك الإسلامية : وهي أداة تمويلية تشبه السندات التقليدية، لكن تُعتمد على الأصول.
- إمكانية التطبيق في الجزائر:

تُستخدم في الجزائر بعض هذه المنتجات، مثل المراجعة والإجارة، ولكن لا يزال هناك نقص في المنتجات الأكثر تطوراً مثل المشاركة والمضاربة. لذا، فإن إدخال هذه المنتجات سيسهم في تعزيز التمويل للمؤسسات الناشئة في الجزائر¹.

3- دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة

تُقدم البنوك الإسلامية في ماليزيا تمويلاً مباشراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMES) من خلال عدة آليات مثل القروض المربوطة بالصكوك أو تقديم تمويلات غير ربوية، ويُعتبر البنك الإسلامي الماليزي من أبرز الأمثلة التي توفر مجموعة من الخيارات المالية المتوافقة مع الشريعة.

- إمكانية التطبيق في الجزائر:

الجزائر تحتاج إلى تطوير دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة، حيث أن البنوك الجزائرية ما زالت في مرحلة البداية في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك، هناك إمكانيات لتحسين قدرة البنوك الجزائرية على تقديم خدمات أكثر تنوعاً من خلال الشراكات مع البنوك الماليزية لتوسيع نطاق المنتجات التمويلية².

1- أحمد بن السليت، عمر بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص:95.

2- المرجع نفسه، ص:93.

4- دور الحكومة في دعم المؤسسات الناشئة من خلال التمويل الإسلامي:

في ماليزيا، تقدم الحكومة دعماً مباشراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تمويلية متوافقة مع الشريعة، أحد أبرز هذه البرامج هو صندوق SME Bank الذي يُقدم تمويلاً للمؤسسات الناشئة.

- إمكانية التطبيق في الجزائر: الجزائر يمكن أن تتبنى نموذجاً مشابهاً من خلال تأسيس صناديق تمويلية تديرها الحكومة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن أن يتعاون هذا الصندوق مع البنوك الإسلامية لتقديم تمويلات متوافقة مع الشريعة¹.

5- التحديات والفرص:

من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق تجربة ماليزيا هي قلة الوعي بين رجال الأعمال الجزائريين عن التمويل الإسلامي والمنتجات المتاحة، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تطبيق هذا النموذج تحديثات في البنية القانونية والمالية، وتدريب الكوادر في البنوك والمصارف على التعامل مع المنتجات الإسلامية².

6- التوصيات:

✓ إصلاح التشريعات: تحديث القوانين الجزائرية لتمكين تمويل المؤسسات الناشئة باستخدام المنتجات المالية الإسلامية.

✓ تعزيز التدريب والوعي: تنظيم برامج تدريبية لتعريف رجال الأعمال الجزائريين بالبنوك الإسلامية ومنتجاتها.

✓ شراكات استراتيجية: التعاون مع المؤسسات المالية لتحقيق تبادل الخبرات في مجال التمويل الإسلامي³.

من خلال هذه التفاصيل، يمكن للجزائر أن تستفيد بشكل كبير من تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي لتطوير بيئة الأعمال في البلاد، خاصة فيما يتعلق بدعم المؤسسات الناشئة وتوفير تمويل يتماشى مع الشريعة.

1- محسن عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

2- صخري عبد الوهاب، الممارسات الدولية الرائدة في صناعة الصكوك الإسلامية وآفاقها في الجزائر، ع: 81، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2021، ص: 14.

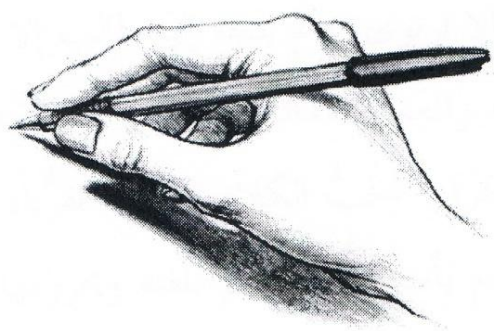
3- محسن عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

خلاصة:

أظهرت تجربة ماليزيا في مجال التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة نموذجًا متقدمًا وفعّالًا يجمع بين البنية التشريعية المتطورة، وتعدد الأدوات المالية الإسلامية، والدور الحيوي للدولة في تهيئة البيئة المناسبة لدعم ريادة الأعمال، فقد استطاعت ماليزيا، من خلال مؤسسات مثل البنك المركزي الماليزي وهيئة الرقابة الشرعية، أن تؤسس لمنظومة متكاملة تجمع بين الالتزام بأحكام الشريعة والمرونة الاقتصادية، مما ساهم في رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى، ورغم أن الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى في هذا المجال، إلا أن المؤشرات الحالية توحي بإمكانية الاستفادة من النموذج الماليزي، خاصة في ظل التوجه الرسمي لدمج التمويل الإسلامي ضمن المنظومة المصرفية الوطنية، غير أن نجاح هذا التوجه يتطلب جملة من الشروط، أبرزها تحديث الأطر التشريعية، وتكوين الموارد البشرية المتخصصة، وتوفير الحوافز الاستثمارية، وتوسيع نطاق المنتجات المالية الإسلامية بما يتناسب مع احتياجات المؤسسات الناشئة.

خلاصة



خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، التي تناولت موضوع "دور التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة - تجربة ماليزيا وتطبيقها في الجزائر"، تم التوصل إلى أن التمويل الإسلامي يمتلك مقومات قوية تجعله أداة فعالة في دعم المؤسسات الناشئة، خاصة من حيث توافقه مع قيم العدالة والمشاركة وتقاسم المخاطر، وأثبتت التجربة الماليزية أن نجاح هذا النوع من التمويل في دعم ريادة الأعمال يتطلب أكثر من مجرد توفر المنتجات المالية الإسلامية، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل التشريعات، المؤسسات، التكوين، والدعم الحكومي.

أما بالنسبة للجزائر، فإن إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية تبدو واعدة، لا سيما في ظل وجود رغبة سياسية متزايدة لتطوير القطاع المالي الإسلامي، ودعم الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب.

ومع ذلك، فإن تفعيل هذا الدور يستوجب إصلاحات متعددة، من بينها تطوير الإطار القانوني للتمويل الإسلامي، تشجيع البنوك على طرح منتجات تمويل موجهة للمؤسسات الناشئة، وتكثيف جهود التوعية والتكوين في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وعليه، فإن تبني نموذج تمويل إسلامي فعال في الجزائر من شأنه أن يساهم في تمكين المؤسسات الناشئة، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، تركز على قيم المشاركة والمسؤولية، وتُمهّد الطريق نحو بناء اقتصاد عصري يستند إلى مقومات وطنية وأسس شرعية قوية.

اختبار الفرضيات:

1- تبين من خلال التحليل المقارن بين الجزائر وماليزيا أن التمويل الإسلامي في ماليزيا يوفر مجموعة واسعة من الأدوات التمويلية مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة التي تساعد المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى، وأن التمويل الإسلامي في الجزائر لا يوفر تنوعاً كافياً من الأدوات التي يمكن أن تدعم المؤسسات الناشئة مقارنة بتجربة ماليزيا، وبالتالي رفض الفرضية الأولى

2- من خلال دراسة السياسات في ماليزيا، تبين أن البيئة التنظيمية في ماليزيا تتميز بتكامل عالي بين القطاع المالي، السياسات الحكومية، والهيئات التنظيمية مثل البنك المركزي الماليزي، مما ساعد على نجاح

التمويل الإسلامي، بينما يمكن ملاحظة بعض الجهود في الجزائر لدعم التمويل الإسلامي، فإن السياسات والبيئة التنظيمية لم تكن بنفس مستوى التنسيق والدعم كما في ماليزيا، وبالتالي رفض الفرضية الثانية.

3- أظهرت الدراسة أن البيئة القانونية لا تدعم بالكامل تطور التمويل الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بالبنوك الإسلامية وصكوك التمويل، وأن الجزائر بحاجة إلى تهيئة بيئة قانونية ومصرفية ملائمة لكي تتمكن من تطبيق النموذج الماليزي بشكل فعال، ولكن هذا يحتاج إلى وقت وجهود أكبر لتعديل التشريعات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة وقبولها.

4- أظهرت الدراسات أن الوعي بالتمويل الإسلامي في الجزائر ما زال ضعيفاً، حيث أن الكثير من رواد الأعمال ليسوا على دراية كافية بالأدوات المالية الإسلامية المتاحة، يعتبر الوعي المالي الإسلامي والتثقيف المالي في الجزائر من أكبر العوائق أمام تطبيق التمويل الإسلامي بشكل فعال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة وقبولها.

نتائج الدراسة:

✓ أظهرت التجربة الماليزية نجاحاً كبيراً في استخدام أدوات التمويل الإسلامي لدعم المؤسسات الناشئة.

✓ تم تحقيق ذلك بفضل بيئة تشريعية واضحة، سياسات حكومية مشجعة، وهيئات رقابة مالية فعالة.

✓ بالرغم من وجود بعض البنوك التي تقدم منتجات تمويل إسلامية، إلا أن التنوع لا يزال محدوداً.

✓ أغلب التمويل يتركز في صيغ المراجعة، في حين تقل أو تغيب صيغ المضاربة والمشاركة التي تلائم طبيعة المؤسسات الناشئة.

✓ لا تزال الجزائر تفتقر إلى قوانين متكاملة تنظم العمل المصرفي الإسلامي بشكل منفصل وواضح.

✓ غياب مؤسسات داعمة مثل صندوق تمويل إسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل عائقاً.

✓ بينت نتائج الاستبيانات وجود ضعف في معرفة رواد الأعمال بأدوات التمويل الإسلامي وكيفية الاستفادة منها.

✓ رغم التحديات، هناك جهود رسمية بدأت تظهر من خلال فتح نوافذ إسلامية ببعض البنوك العمومية وتشجيع طرح منتجات إسلامية.

✓ يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الماليزية، لكن ذلك يتطلب إصلاحات هيكلية تشمل: تعديل القوانين، تكوين الكوادر، توسيع المنتجات، ونشر الثقافة المالية الإسلامية.

التوصيات:

✓ إصدار قوانين وتنظيمات واضحة تخص البنوك الإسلامية، وآليات عملها، والصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة.

✓ تخصيص إطار قانوني خاص بالمؤسسات الناشئة للاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي، خصوصاً صيغ المشاركة والمضاربة.

✓ تشجيع البنوك الإسلامية على اعتماد صيغ تمويل تتناسب مع طبيعة المشاريع الناشئة (مثل رأس المال الجريء الإسلامي، والصكوك المصغرة).

✓ دعم إنشاء صناديق تمويل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الشريعة.

✓ تنظيم دورات تدريبية وورش عمل موجهة للمؤسسين الشباب حول مفاهيم وأدوات التمويل الإسلامي.

✓ إدخال مبادئ التمويل الإسلامي ضمن مناهج الجامعات والمعاهد الاقتصادية.

✓ تشجيع التعاون بين البنوك، الهيئات الرقابية، الجامعات، ووزارات دعم الاستثمار والمؤسسات الناشئة، لتكامل السياسات.

✓ الاستفادة من خبرات وتجارب ماليزيا عبر اتفاقيات تبادل الخبرات أو دعم مشترك لمشاريع رائدة.

✓ منح تسهيلات ضريبية أو تنظيمية للبنوك التي تطور منتجات إسلامية خاصة بالمؤسسات الناشئة.

✓ دعم إدخال التكنولوجيا المالية الإسلامية لتسهيل الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة في المناطق النائية.

✓ إنشاء صندوق وطني للتمويل الإسلامي موجه لتمويل المشاريع الناشئة.

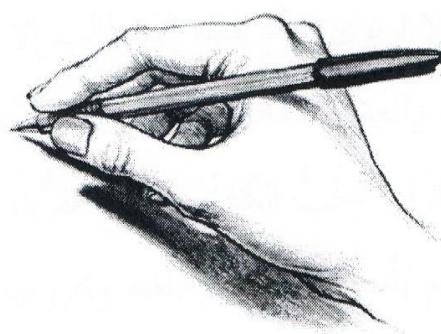
✓ تقديم منح أو ضمانات تمويلية للمؤسسات الناشئة التي تختار التمويل الإسلامي.

أفاق الدراسة:

من هذا المنطلق، تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية متعددة، من أبرزها:

- ✓ إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول أخرى رائدة في المجال، كالسعودية أو البحرين، لتوسيع قاعدة النماذج القابلة للتطبيق.
- ✓ تطوير نموذج جزائري مخصص للتمويل الإسلامي يراعي خصوصية بيئة الأعمال الوطنية.
- ✓ دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي، ودورها في تسهيل وصول المؤسسات الناشئة إلى مصادر تمويل شرعية ومرنة.

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 01- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث عشر، بيروت، لبنان، 1993.
- 02- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، الجزء الخامس، دار الجليل، بيروت، 1991.
- 03- أحمد جابر بدران، عقد الإستصناع في الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق " عرض تجارب ونماذج لعقد الإستصناع في البنوك الإسلامية، رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 72، الكويت، 2003.
- 04- أحمد عيسى خلفان، صيغ الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجنادرية، عمان، 2016.
- 05- الصديق محمد رحمة، التمويل الاسلامي في السودان التحديات والرؤى، الطبعة الأولى، السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006.
- 06- المومن عبد الكريم وآخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر.
- 07- أيمن عبد الرحمان فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البشائر، دمشق، 2019.
- 08- أيمن محمد الفيتوري الأجنف، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2018.
- 09- بن ابراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، السعودية، 2013.
- 10- تقرير البنك الدولي، آفاق التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2020.
- 11- جلال جويذة القصاص، اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية من منظور الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
- 12- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- 13- حمد بن محمد الدريسي، العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، المغرب، 2021.
- 14- حمزة شبيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- 15- داتو حنيفه أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2002.
- 16- زهران عبد الفتاح السيد، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- 17- زيدان كريمة وسعدي رندة، حاضنات الأعمال: آلية لدعم المؤسسات الناشئة-عرض نماذج عالمية-، كتاب جماعي دولي حول "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، مخبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2020.
- 18- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية- على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية-، دار أبي فداء العالمية، سوريا، 2013.
- 19- عبد العزيز يوسف محمد، تمويل المشروعات ودور المصارف الإسلامية، دار الميمان للنشر، الرياض، 2015.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
- 21- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2008م.
- 22- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999.
- 23- محمد العربي ساكر، محاضرات في التمويل والتنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.
- 24- محمد الفاتح محمود البشير المغربي، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2018.
- 25- محمد كمال الغفار، إدارة المشروعات الصغيرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.

- 26- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، 2009.
- 27- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العلمية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2008.
- 28- مختار سعيد بدري وآخرون، بعض جوانب الإسلامية المصرفية في دول باكستان ماليزيا وإيران، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الجزء الثالث، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006.
- 29- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2004.
- 30- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مقاربات جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ترجمة: بيت الحكمة للثقافة، 2015.
- 31- ناصر دادي عدوان، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، الطبعة الثانية، دار الحمدي، 1999م.
- 32- نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي -تحليل وتقويم-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 33- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- ثانيا: أطروحة الدكتوراة والرسائل الجامعية
- 34- ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.
- 35- بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008-2017)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020.
- 36- بمية كنار، معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

- 37- عزمان عبد الرحمان سليمان، جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا -ولاية سيلانجور نموذجاً-، أطروحة دكتوراه الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2010.
- 38- عمر بن دادة، فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية رائدة وسبل استفادة الجزائر منها، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2019-2020.
- 39- فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2017-2018.
- 40- محسن عواطف، تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر: دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة 2006-2017، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020.
- 41- محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010.
- ثالثاً: مقالات ومجلات علمية
- 42- ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا- تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015-، العدد ثلاثون، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، سبتمبر 2017.
- 43- أحمد بن السليت، عمر بن دادة، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية، المجلد التاسع، العدد الثاني، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، جامعة سيدي بلعباس، 2022.
- 44- أحمد فايز لهرش، آلية التمويل التشاركي، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 01 جوان 2021م.
- 45- إنصاف قسوري، عبة فريد، أهمية المؤسسات الناشئة الجزائرية في تعزيز مكانة الاقتصاد البنفسجي، المجلد السابع، العدد الأول، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، أفريل 2023.

- 46- بلال محمد، أبو مد الله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة، العدد الثالث، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار، الجزائر، 2017.
- 47- بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، بن جيمة مريم، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، العدد الثالث، العلوم الاقتصادية، كلية التسيير والاقتصاد، جامعة بشار، الجزائر، 2021/01/31.
- 48- بن قايد الشيخ محمد، الإطار التشريعي للتمويل الإسلامي في ماليزيا، المجلد الخامس، العدد الثاني، مجلة البحوث المالية الإسلامية، 2019.
- 49- بن لخضر السعيد، شني صورية، بريك احمد، مخناش ياسمين، مفهوم المؤسسة الناشئة في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، الجزائر، 10-07-2022.
- 50- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 اوت، سكيكدة، الجزائر، 2018.
- 51- جمال يوسف، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الناشئة في ماليزيا، المجلد التاسع، العدد الأول، مجلة البحوث المالية الإسلامية، الجزائر، 2020.
- 52- حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلد السابع، العدد الأول، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2020.
- 53- خديجة عرقوب، إيمان بن محمد، البنوك الإسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنك إسلام ماليزيا، المجلد الثالث، عدد خاص، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، أفريل 2020.
- 54- رمضاني مروي، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- نماذج لشركات ناجحة عربيا-، المجلد السابع، العدد الثالث، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، فيفري 2021.
- 55- زويبر عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثالث عشر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجزائر، جوان 2016.
- 56- سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع الصغيرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، العدد الخامس، مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، 2018.

- 57- سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، العدد الأول، مجلة البدر، جامعة بشار، 2011.
- 58- صخري عبد الوهاب، الممارسات الدولية الرائدة في صناعة الصكوك الإسلامية وآفاقها في الجزائر، العدد الواحد وثمانون، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2021.
- 59- عبد العزيز خنفوسي، المؤسسات الزكوية كآلية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية - مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور نموذجاً-، العدد الرابع، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2013.
- 60- عبد الله المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، العدد الخامس وثلاثون، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد الرياض، السعودية، 1436 هـ.
- 61- عبد الله فاطمة، سياسات الحكومة الماليزية في دعم التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة، المجلد الخامس، العدد الثالث، مجلة الاقتصاد الدولي، الجزائر، 2020.
- 62- عبد المجيد بن عبد الله الشرقي، التمويل الإسلامي ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة ماليزيا، العدد الرابع عشر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2020 .
- 63- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، مجلة جامعة بابل لعلوم الصيرفة التطبيقية، 2015.
- 64- عماد مروة، التعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي في ماليزيا، المجلد الرابع، العدد الثاني، مجلة الأكاديميين المالية، 2021.
- 65- فهيمة بوزار، الإطار التشريعي للتمويل في الجزائر- دراسة تحليلية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022.
- 66- كمال شريط، زغلامي مريم، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على (PID) المملكة ماليزيا، المجلد السادس، العدد الثالث، مجلة الباحث الاقتصادي جامعة سكيكدة، 2018.
- 67- محمد بن أحمد جناشال الشحري، دور الحوكمة الشرعية في تطوير التمويل الإسلامي في ماليزيا، المجلد السابع، العدد الأول، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، ماي 2018.

- 68- محمود أحمد، نموذج الشراكة والمشاركة في التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة في ماليزيا، العدد الثالث، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، 2020.
- 69- محي الدين عبد الله، إصدار الصكوك الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة في ماليزيا، المجلد السابع، العدد الثاني، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، 2021.
- 70- مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول النشاء المؤسسات الناشئة)، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، 2020.
- 71- نوي محمد الأمين، دهان محمد، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة، العدد الرابع عشر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- رابعا: المؤتمرات والملتقيات
- 72- أرزيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، أعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، يوم 15 فيفري 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي.
- 73- الزهرة بوصوفة، نادية أعراب، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، مداخل، أشغال الملتقى الوطني العلمي: المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، الجزائر، 03-10-2022.
- 74- عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي، ندوة المالية الإسلامية: التطبيقات، التحديات والأفاق، المغرب، يومي 30-31 أكتوبر 2013.
- 75- قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، التمويل في الاقتصاد الإسلامي - المفهوم والمبادئ، مداخل في الملتقى الدولي، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، التمويل الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي بخميس مليانة 5 و 6 ماي 2009م.
- 76- ليلي بوعوني، المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، مداخل، أشغال الملتقى الوطني، الجزائر، 03-10-2022.

خامسا: القوانين والمراسيم

- 77- قانون رقم 06-11 مؤرخ في 24 يونيو سنة 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، ج.ر، ع: 42، المؤرخ في: 29 جمادى الأول 1427هـ الموافق لـ 25 يونيو 2006.
- 78- القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي رقم 15-22 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المعدل والمتمم بالقانون رقم 20-01، ع: 20 الصادر في: 2020/04/05.
- 79- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ع: 55 صادرة في: 2020/09/21.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

- 80- Bank Negara Malaysia, **Financial Sector Blueprint 2011–2020**
- 81- Bank Negara, **Development of the financial sector**, financial stability and payment systems report, Malaysia 2013.
- 82- Humayon A. Dar & John R. Presley, **Lack of Profit Sharing in Islamic banking: Management and Control Imbalance**, International Journal of Islamic Financial Services, Vol 2, no 2, Malaysia, 2000.
- 83- Muhammad Ridhwan AB Aziz, **Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges**, USIM publisher, Malaysia, 2013
- 84- Nooraslinda Abdul Aris & All, **Islamic Banking Products: Regulations, Issues and Challenges**, the Journal of Applied Business Research, Vol 29, no 4, the Clute Institute, USA, 2013.
- 85- Norma Md. Saad & All, **Macro Economic Application in South East Asian Countries** ،International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004.
- 86- Shahrul Azman bin Abd Razak, **Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry**, PhD Thesis of Philosophy, University of Erfurt, Germany, 2014.
- 87- The Egyptian Banking Institute (IBI): SME, Experience In Malaysia, SMES Unit publications, Egypt, April, 2011.
- 88- Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, **Malaysian experiences on the development of islamic economics**, banking and finance, Seventh International Conference on Islamic Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008.
- 89- Zakaria bin Bahari, **The Changes of Product Structure in Islamic Banking: Case Study of Malaysia**, Conference on Islamic Perspectives on Management and Finance, School of Management, Leicester University, United Kingdom, 2-3 July 2009.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التمويل الإسلامي في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، باعتبارها رافداً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وعلى رأسها الجزائر، وقد تم التركيز على دراسة التجربة الماليزية كنموذج ناجح في توظيف أدوات التمويل الإسلامي لصالح المؤسسات الناشئة، وتحليل مدى إمكانية نقل هذه التجربة إلى البيئة الاقتصادية الجزائرية.

توصلت الدراسة إلى أن أدوات التمويل الإسلامي، كالمشاركة، والمراجحة، والمضاربة، تُعد ملائمة لاحتياجات المؤسسات الناشئة، خاصة إذا ما تم تكييفها وفقاً لخصوصيات البيئة الجزائرية، كما أكدت التجربة الماليزية على أهمية تكامل السياسات المالية والتنمية لنجاح مثل هذه المبادرات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المؤسسات الناشئة، الصيرفة الإسلامية، التجربة الماليزية، أدوات التمويل.

Summary:

This study aims to highlight the role of Islamic finance in supporting and funding startup enterprises, as key contributors to economic development, particularly in developing countries such as Algeria. The focus is placed on Malaysia's experience as a successful model in utilizing Islamic financial instruments to support startups, and on analyzing the potential applicability of this model to the Algerian economic context.

The study concludes that Islamic financial tools, such as Musharakah (partnership), Murabaha (cost-plus financing), and Mudarabah (profit sharing), are well suited to meet the needs of startups — especially if adapted to Algeria's specific environment. Malaysia's experience also highlights the importance of integrating financial and development policies for such models to succeed.

Keywords: Islamic finance, startup enterprises, Islamic banking, Malaysian experience, financing instruments.